المركز الليبي لبناء المؤشرات
LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

LIBC

المؤشـــــــر

العدد السادس والثلاثـــون

النصف الثانـــــي يناير 2025

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

نشرة أسبوعية وتقارير نصف شهرية، تصدر عن المركز الليبي لبناء المؤشرات تتناول مجموعة من المؤشرات والمتغيرات وإتجاه الأحداث المتعلقة بالشأن الليبي.

جميـع الحقـوق محفوظـة للمركـز الليبـي لبنـاء المؤشـرات - 2023

تقرير النصف الثاني من شهر يناير 2025

في هذا العدد:

- رئيس غينيا بيساو يلتقي حفتر وحماد ورئيس الكونغو يدعو حفتر لقمة أفريقية
- تعيين رئيس جديد للوطنية للنفط ويكشف عن ملامح الفترة المقبلة للمؤسسة
- تقارير: حفتر أرسل شاحنات عسكرية للدعم السريع وبعض مقاتيلها فروا لليبيا
- حماد يعلن دعم سلع أساسية بـ50% والدبيبة يقرر تعلية مخصصات التنمية
- السيسي يستقبل حفتر في القاهرة: التدخلات الخارجية والقوات الأجنبية
- المشري يرفض حكماً قضائياً ببطلان رئاسته والمحكمة العليا ترفض طعنه
- غوتيريس يعلن تعيين هانا سيروا تيتيه رئيسة للبعثة الأممية في ليبيا
- توترات أمنية في مصراتة وشحات عقب احتجاجات شهدتها المدينتين
- الحويج يبحث مع بريطانيا وتركيا وصربيا تعزيز التعاون الاقتصادي
- مجلس الأمن يرفع حظر السلاح المفروض على ليبيا جزئيا

فهرس المحتويات

المقدمة 5

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري 6

1. التشكيلات المسلحة 6

تساؤلات بشأن علاقة روما ببعض قادة التشكيلات المسلحة بعد الإفراج عن نجيم 6

تعيين الشامخ رئيسًا لجهاز البحث الجنائي والمهشهش لرئاسة الحرس البلدي 7

2. المواجهات الأمنية والعسكرية
8

داخلية الطرابلسي تحتوي توتراً أمنياً بالريقاطة غرب طرابلس 8

قوات الوحدة الوطنية تدخل مدينة العجيلات لملاحقة العصابات 9

أرتال عسكرية تصل مزدة والداخلية تتحدث عن غرفة أمنية مشتركة 10

3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود 11

استمر تصاعد ظاهرة الهجرة الغير شرعية 11

تقارير: حفتر أرسل شاحنات عسكرية للدعم السريع وبعض مقاتيلها فروا لليبيا 13

إنشاء مركز لأمن الحدود باتفاق بين الشرق والغرب وسط تصاعد عمليات التهريب 14

4. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي 16

قاعدة السارة الليبية... بوابة النفوذ الروسي في أفريقيا 16

محمد الحداد يبحث مع وزير الدفاع التركي التعاون والتنسيق المشترك 18

5. التسليح والتدريبات العسكرية 18

مجلس الأمن يرفع حظر السلاح المفروض على ليبيا جزئيا 18

تعاون ليبي – إيطالي في مجال التدريب العسكري 20

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري 22

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية 22

الحويج يبحث مع بريطانيا وتركيا وصربيا تعزيز التعاون الاقتصادي 22

تعاون ليبي – مصري في مجال الخدمات الملاحية البحرية والجوية 24

بـ2.5 مليون طن.. ليبيا في قائمة كبار مستوردي الحبوب الروسية 25

2. المؤسسة الوطنية للنفط 26

مجلس الأمن يمدد إجراءات منع تصدير النفط بطرق غير قانونية في ليبيا 26

الوطنية للنفط تؤكد استمرار العمل في الموانئ وتكشف عن حجم إنتاج النفط 27

انطلاق قمة ليبيا للطاقة والاقتصاد 2025 28

تعيين رئيس جديد للوطنية للنفط ويكشف عن ملامح الفترة المقبلة للمؤسسة 29

3. المصرف المركزي **30**

المركزي يكشف نفقات مؤسسة النفط ويطرح عملات جديدة 30

مجلس الأمن يسمح للمؤسسة الليبية للاستثمار بإدارة أصولها المجمدة 32

حماد يعلن دعم سلع أساسية بـ50% والدبيبة يقرر تعلية مخصصات التنمية 33

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي 35

1. الاحتجاجات والمطالب **35**

توترات أمنية في مصراتة وشحات عقب احتجاجات شهدتها المدينتين 35

2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية **36**

غوتيريس يعلن تعيين هانا سيروا تيتيه رئيسة للبعثة الأممية في ليبيا 36

المشري يرفض حكماً قضائياً ببطلان رئاسته والمحكمة العليا ترفض طعنه 38

الانتخابات البلدية تدشن مرحلتها الثانية بتسجيل المترشحين 39

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي 41

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية **42**

السيسي يستقبل حفتر في القاهرة: التدخلات الخارجية والقوات الأجنبية 42

المنفي والدبيبة يشاركان في قمة دافوس ويلتقيان عدد من القادة 43

الباعور يبحث مع وزيري خارجية الجزائر والصومال التنسيق في القضايا الإقليمية 44

رئيس غينيا بيساو يلتقي حفتر وحماد ورئيس الكونغو يدعو حفتر لقمة أفريقية 45

2. السياسات والقرارات **45**

تعيين سفير جديد للجزائر لدى ليبيا 45

خامساً: مختارات 48

1. شخصية العدد **48**

هانا تيتيه.. المبعوثة الأممية الجديدة لليبيا 48

2. مقال العدد **49**

تعثر المصالحة الوطنية في ليبيا: من المسؤول؟.. أسامة علي 49

المقدمة

المؤشر هو تقرير نصف شهري، يتناول أهم ما تشهده الدولة الليبية من تطورات أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية، مع التركيز على الملفات التي ترتبط بصميم الأمن القومي الليبي. وبالتالي يتكون المؤشر من خمسة محاور رئيسية: المحور الأمني والعسكري، المحور الاقتصادي والتجاري، المحور السياسي الداخلي، المحور السياسي الدولي، وأخيراً مختارات.

ويتناول هذا العدد أهم الأحداث التي شهدتها ليبيا خلال النصف الثاني من شهر يناير 2025، أبرزها: إعلان الأمين العام للأمم المتحدة " أنطونيو غوتيريس "، تعيين الدبلوماسية المنحدرة من غانا، " هانا سيروا تيتيه " رئيسة للبعثة الأممية في ليبيا وممثلة خاصة له، لتخلف بذلك السنغالي " عبد الله باتيلي" الذي شغل المنصب الأممي حتى مايو 2024. وأعرب الأمين العام عن امتنانه لقيادة باتيلي وأيضاً للقائمة بأعماله " ستيفاني خوري " التي قادت البعثة بعد استقالة باتيلي.

وفي منتصف عام 2017، تولى مهام رئيس البعثة اللبناني " غسان سلامة " قبل أن يستقيل من منصبه عام 2020، لتخلفه في تسيير أعمال البعثة بالإنابة الأمريكية " ستيفاني وليامز " التي أشرفت على توقيع ثاني الاتفاقات السياسية في جنيف مطلع العام 2021. وخلال العام نفسه شغل الدبلوماسي السلوفاكي " يان كوبيش " منصب رئيس البعثة قبل أن يستقيل نهاية هذا العام، ليبقى المنصب شاغراً إلى حين تعيين باتيلي في سبتمبر 2022، الذي فضل كذلك التنحي بعد ذلك.

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري

يتناول هذا المحور التطورات الأمنية والعسكرية التي تشهدها ليبيا، سواء بين المكونات المحلية أو تلك التي تنخرط فيها القوى الأجنبية. وتشمل التطورات بين المكونات المحلية التشكيلات العسكرية المختلفة التي تعج بها ليبيا، والمواجهات الأمنية والعسكرية بين هذه التشكيلات، فضلاً عن الجرائم المنظمة وتتضمن الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر والتهريب وما يرتبط بهذه الجرائم من مسألة أمن الحدود. أما التطورات التي تنخرط فيها القوى الأجنبية فتشمل النفوذ العسكري للقوى الإقليمية والدولية داخل ليبيا، وكذلك صفقات التسليح والتدريبات والمناورات العسكرية.

1. التشكيلات المسلحة

تساؤلات بشأن علاقة روما ببعض قادة التشكيلات المسلحة بعد الإفراج عن نجيم

طرحت الأجواء التي أحاطت بإطلاق السلطات الإيطالية سراح آمر جهاز الشرطة القضائية " أسامة نجيم"، الذي كان موقوفاً لديها مؤخراً، تساؤلات عن شكل العلاقة بين روما وبعض قيادات التشكيلات المسلحة في ليبيا، لا سيما أن نجيم مطلوب للمحكمة الجنائية الدولية لاتهامه بـ " ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في ليبيا ". عضو مجلس النواب الليبي " على التكبالي "، أشار إلى أن روما تمتلك عبر شركة إيني مصالح واسعة بقطاع النفط والغاز الليبي، مرجحاً رغبتها في حماية هذه المصالح، عبر تفادي أي توترات مع قادة المجموعات المسلحة؛ " الذين يعرف الجميع أنهم أصحاب التأثير الحقيقي على الأرض". وقال التكبالي ربما تخوفت السلطات في روما من أن يؤدي استمرار اعتقال نجيم أو قيامها بتسليمه للمحكمة الجنائية الدولية، إلى ردود أفعال غاضبة من قبل أنصاره من قيادات وعناصر المجموعات المسلحة.

وكان نجيم، الذي يرأس مؤسسة الإصلاح والتأهيل، التابعة لحكومة الوحدة الوطنية قد اعتقل في إيطاليا، في 18 يناير 2025، بموجب مذكرة صادرة من المحكمة الجنائية الدولية، بتهم تتعلق بـ " ارتكابه جرائم تعذيب واغتصاب وقتل واختفاء قسري وانتهاك لحقوق الإنسان بمراكز الاحتجاز الليبية، قبل أن تُطلق السلطات الإيطالية سراحه ". وكان وزير الداخلية الإيطالي " ماثيو بياناتي دوزي "، قد برر إطلاق سراح نجيم بأن "الإجراء المعتاد لاعتقال شخص مطلوب بموجب مذكرة من المحكمة الجنائية الدولية لم يتم اتباعه، ما دفع محكمة الاستئناف في روما، المتخصصة في مثل هذه الحالات، إلى الإفراج عنه"، مؤكداً أن خطورته كانت وراء العمل على إعادته سريعاً لليبيا بطائرة خاصة.

تعيين الشامخ رئيسًا لجهاز البحث الجنائي والمهشهش لرئاسة الحرس البلدي

قرر رئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب " أسامة حماد "، تعيين اللواء " عبد المنعم محمد المهشهش " رئيسا لجهاز الحرس البلدي، في نطاق عمل حكومته، بعد إعفاء اللواء محمد عبد الله أبو فارس. وسبق أن عمل المهشهش مديرًا لفرع جهاز الحرس البلدي بمدينة بنغازي. وحسب وسائل إعلام محلية، قاد المهشهش حملات ميدانية لضبط الشارع العام، وشارك في تأمين محيط المدينة، وتنظيم الأنشطة المهنية بالتعاون مع نقيب محرري العقود.

كما كلف وزير الداخلية بالحكومة المكلفة من مجلس النواب " عصام أبو زريبة "، اللواء " أحمد محمد الشامخ " رئيسا لجهاز البحث الجنائي خلفا للواء حسن الجحاوي، وذلك بموجب القرار رقم (38) لسنة 2025، الذي نشره مكتب الإعلام الأمني لوزارة الداخلية، في 27 يناير 2025. وفي وقت سابق كلف أبوزريبة، اللواء "حسن عبد الغني الجحاوي " مديرا لمديرية أمن الكفرة جنوب شرق ليبيا.

يأتي ذلك في إطار تنفيذ عملية تنظيم وزارة الداخلية والجهات التابعة لها، التي كانت قد أعلنتها وزارة الداخلية بحكومة البرلمان في أكتوبر 2024. وشملت هذه العملية دمج عدد من مديريات الأمن التابعة للحكومة في المناطق الشرقية والجنوبية، وتقليص عددها من 37 مديرية إلى 16.

2. المواجهات الأمنية والعسكرية

داخلية الطرابلسي تحتوي توتراً أمنياً بالريقاطة غرب طرابلس

بعد ليلة من التوتر والاستنفار الأمني المسلَّح، تمكنت السلطات في غرب ليبيا، في 24 يناير 2025، من احتواء الوضع بمحيط قرية المغرب العربي، المعروفة بـ" الريقاطة " في المنطقة السياحية بغرب طرابلس، بعد سحب جميع التشكيلات المسلَّحة منها. وبعد أن أمضت قرية الريقاطة ليلة من التوتر، تخلَّلتها أصوات الرصاص، اتفقت وزارة الداخلية مع قيادات الأجهزة الأمنية بطرابلس على سحب جميع التشكيلات المسلَّحة من محيط القرية.

وحسب مصادر محلية، تضمن الاتفاق عودة مجلس إدارة القرية، الذي مُنع من العمل منذ أربعة أشهر بسبب هجوم مجموعة مسلَّحة عليه، وأيضاً عودة جميع المستأجرين الذين لديهم عقود رسمية إلى مساكنهم، مع تطبيق الإخلاء على من لا يملك عقد إيجار رسمياً، كما جرى الاتفاق على سحب أي قوة مسلَّحة من محيط القرية. وكانت اشتباكات قد اندلعت، في 22 يناير الماضي، بين قوات الأمن العام وقوة الإسناد الأولي، وجميعها أجهزة أمنية تابعة لحكومة الوحدة، في إطار نزاعها على السيطرة على القرية.

قوات الوحدة الوطنية تدخل مدينة العجيلات لملاحقة العصابات

أعلنت قوات حكومة الوحدة الوطنية عن دخولها، في 27 يناير 2025، مدينة العجيلات غربي العاصمة طرابلس بنحو 70 كم، ضمن عملياتها العسكرية والأمنية التي أطلقتها منذ مطلع يناير الماضي، لملاحقة عصابات التهريب والجريمة، والقضاء على أوكار المخدرات في مناطق الساحل الغربي لطرابلس. وقالت المنطقة العسكرية الغربية التابعة للحكومة، إنها سيطرت على مخارج ومداخل المدينة وبدأت في عمليات قبض واسعة بحق مطلوبين بتهمة التورط في أنشطة إجرامية مختلفة، ونشرت مشاهد مرئية لمصنع للخمور المحلية داهمته أثناء العملية.

وقال آمر المنطقة العسكرية الغربية اللواء "صلاح النمروش"، إن مسلحين تسربوا إلى داخل المدينة، ونفذوا عمليات مسلّحة ضد شخصيات وجهات رحبت بالعملية الأمنية، مؤكداً أن القوة التي دخلت العجيلات مصرة على اجتثاث جذور الجريمة والمتورطين فيها. وأوضح النمروش، في تصريحات لوسائل إعلام ليبية، أن موقع منطقة العجيلات جعلها ممراً لخطوط تجارة المخدرات القادمة من أقصى جنوب البلاد ومن بعض الدول المجاورة، لتصبح مركزاً رئيسياً للتوزيع. وكرر إصرار الحكومة على ضرورة اخضاع مناطق غرب طرابلس لسيطرتها وإنهاء مظاهر الجريمة فيها. في غضون ذلك، أسقط مسلحون في المدينة طائرة مسيرة تابعة لقوات الحكومة، في مشاهد جرى تناقلها على منصات التواصل الاجتماعي على نطاق واسع. ودشّنت المنطقة العسكرية الغربية عملياتها باقتحام مدينة الزاوية، غرب طرابلس بنحو 30 كم، حيث نفذت فيها عمليات قبض واسعة للمتورطين في أنشطة تهريب المهاجرين والوقود، بالإضافة لوضع تمركزات لها لتعزيز الأمن داخل المدينة، بحسب بيانات سابقة. وأعلنت المنطقة العسكرية الغربية عن استخدامها للطيران المسير اثناء عمليتها بمدينة الزاوية، واستهدافها أوكاراً لتهريب الوقود والمهاجرين بالمدينة.

وتعد مدن الزاوية والعجيلات، بالإضافة لمدن صبراته وصرمان وزارة، من المدن الساحلية الغربية التي شهدت نشاطا كبيرا خلال السنوات الماضية في تهريب المهاجرين غير الشرعيين إلى سواحل أوروبا الجنوبية، بالإضافة للإتجار في الوقود وتهريبه، ما تسبب في انتشار المجموعات المسلحة فيها واندلاع اشتباكات واسعة بينها في أكثر من مرة لتعارض مصالحها.

أرتال عسكرية تصل مزدة والداخلية تتحدث عن غرفة أمنية مشتركة

سجلت مدينة مزدة تحشيدات أمنية مدججة بالسلاح، فيما وصفتها إدارة العمليات الأمنية التابعة لحكومة الوحدة الوطنية، بأنها تمركز لـ " قوة أمنية تابعة للغرفة الأمنية المشتركة ".

وحسب بيان إدارة العمليات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية برئاسة الطرابلسي، فقد باشرت لجنة أمنية مكلفة من الوزير مهامها في منطقة مزدة، تنفيذاً لتعليماته بشأن إنشاء غرفة أمنية مشتركة برئاسة مدير إدارة إنفاذ القانون اللواء "عبد الحكيم الخيتوني".

وساقت الإدارة التابعة لوزارة الداخلية عدة أهداف معلنة للغرفة، منها " ضبط الأوضاع الأمنية في مدن ومناطق الجبل الغربي وضواحيها، إضافة إلى تنفيذ أوامر النيابة العامة المتعلقة بضبط المطلوبين على ذمة قضايا جنائية، والمطلوبين لدى مراكز الشرطة وأقسام البحث الجنائي. وإلى جانب المهام السابقة، تتولى الغرفة مكافحة ظواهر التهريب بجميع أشكاله، والتصدي لأي أنشطة من شأنها الإخلال بالأمن العام، مثل إغلاق الطرق أو التعدي على المنشآت الحيوية، ومن المقرر كذلك متابعة سير عمل البوابات والتمركزات الأمنية ونقاط التفتيش، سواء الثابتة أو المفاجئة، لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.

3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود

استمر تصاعد ظاهرة الهجرة الغير شرعية

أنقذت دوريات قاطع القريات الصحراوي بجهاز حرس الحدود، في 16 يناير 2025، 9 مهاجرين غير شرعيين يحملون جنسيات أفريقية مختلفة. وعثرت الدوريات على المهاجرين بعد أن تقطعت بهم السبل في وادي آلاس وفروتن بمنطقة الحمادة الحمراء، حسب بيان وزارة الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية. وفي 19 يناير، أعلنت وزارة الداخلية بحكومة الوحدة، عن ترحيل طوعي لعدد لم تحدده من المهاجرين غير الشرعيين إلى مصر عبر منفذ امساعد البري.

وفي 27 يناير، داهمت عناصر قوة دعم المديريات المنطقة الغربية، وكرا لتجميع المهاجرين غير الشرعيين في مدينة زوارة. وقدم العناصر المساعدات الطبية والإنسانية اللازمة للمهاجرين الذي يحملون جنسيات أفريقية مختلفة، كما تم اتخاذ الإجراءات القانونية حيال الواقعة، ثم تسليم المهاجرين إلى جهات الاختصاص.

كما أكدت المنطقة العسكرية الساحل الغربي، أنها نجحت في إحباط محاولة تهريب عشرات المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات آسيوية، كانوا يستعدون للهجرة عبر سواحل منطقة بوكماش. وفي 29 يناير، أعلنت السلطات في ليبيا تحرير 263 مهاجرا غير شرعي من جنسيات أفريقية، احتجزهم تشكيل عصابي للتهريب في ظروف إنسانية وصحية سيئة، في بلدية أجخرة، بهدف طلب فدية من ذويهم.

وأشار البيان إلى أن المهاجرين غير الشرعيين الذين تم تحريرهم جاءوا من إريتريا والصومال وإثيوبيا، وفيهم من قضى نحو ثمانية أشهر محتجزا. وكشفت التحقيقات الأولية عن أن التشكيل العصابي طلب فدية مالية من ذوي المحتجزين تراوحت 10 آلاف و17 ألف دولار.

وفي سياق هذا الملف، أعلنت السلطات الأمنية في شرق ليبيا، في 28 يناير، تفكيك عصابة متهمة بتنظيم عمليات هجرة غير شرعية إلى الشواطئ الأوروبية. وقال جهاز المباحث الجنائية فرع بنغازي، إن قسم التحريات والتحقيقات بفرع الجهاز تمكن من ضبط تشكيل عصابي مكون من أربعة أشخاص يحملون إحدى الجنسيات العربية متورطين في تنظيم عمليات الهجرة غير المشروعة والإشراف على تنفيذها. في الإطار ذاته، قالت وزارة الداخلية التابعة لحكومة الوحدة، إن مركز شرطة ميناء طرابلس البحري تمكن من ضبط شخصين متورطَين في قضية تتعلق بالهجرة غير المشروعة والنصب، أحدهما عراقي الجنسية والآخر ليبي.

وفي 30 يناير، أعلن فرع جمعية الهلال الأحمر في أجدابيا انتشال جثامين مهاجرين على شاطئ البحر، في منطقة العقيلة الواقعة في أقصى جنوب خليج السدرة. وقال الفرع إنه واجه صعوبات في أداء عمله، منها نقص أكياس حفظ الجثامين في المنطقة، إضافة إلى الحاجة لسيارات دفع رباعي للوصول إلى تلك المنطقة.

وأخيراً، قضت محكمة جنايات طرابلس بسجن عصابة، تتكون من ثلاثة مهربين للمهاجرين غير الشرعيين، وفق بيان صادر عن مكتب النائب العام " الصديق الصور ". وقضت المحكمة بالسجن 13 عاما على اثنين من المتهمين، و15 عاما على الثالث، وغرمتهم جميعهم 10 آلاف دينار، مع حرمانهم من حقوقهم المدنية حرماناً دائماً. وقبل أسبوع، قضت محكمة جنايات طرابلس بالسجن ست سنوات على أحد أفراد عصابة تنظم عمليات هجرة غير شرعية وغرمته ثلاثة آلاف دينار. واختصمت النيابة العامة المتهم، لاستغلاله حاجة مهاجرين يرغبون في السفر إلى أوروبا عبر ليبيا، وتحصيله مبالغ مالية منهم نظير تهريبهم عبر البحر.

تقارير: حفتر أرسل شاحنات عسكرية للدعم السريع وبعض مقاتيلها فروا لليبيا

قالت صحيفة " مالتيز هيرالد "، إن حفتر أرسل شاحنات عسكرية لقوات الدعم السريع السودانية، استعدادًا لمعركة كبرى في الفاشر. ولفتت الصحيفة إلى رصد نشاط مكثف في قاعدة " معطن السارّة " في جنوب شرق ليبيا؛ حيث تم نقل معدات عسكرية روسية. وأضافت الصحيفة المالطية، أن حفتر يزود الدعم السريع بالقوات والأسلحة بينما يتم الإمداد والتمويل من الإمارات العربية المتحدة. وتأكيدا لهذه المعلومات، كشف مصدر رفيع في القوة المشتركة للحركات المسلحة المتحالفة مع الجيش السوداني، لـموقع " سودان تريبون "، عن بدء سحب القوات من وسط البلاد إلى الفاشر بشمال دارفور، تحسبًا -فيما يبدو- لمعارك فاصلة. وقال المصدر إن قوات الدعم السريع بدأت نقل معدات ثقيلة وأسلحة نوعية من قاعدة "معطن السارة " الليبية، الواقعة على الحدود السودانية التشادية، إلى دارفور، فيما دخلت مؤخرًا في المعارك عناصر تشادية، وفقًا للمصدر.

في سياق هذه الحرب أيضا وتداعياتها على ليبيا، قالت القوة المشتركة إنها تمكنت من صد هجمات قوات الدعم السريع في عملية وصفتها بـ " انتصار كبير "، متسببة في فرار بعضهم إلى الأراضي الليبية، بينما لجأ آخرون إلى دولة تشاد. وأفادت القوة في بيان لها، في 21 يناير 2025، بتمكنها من صد هجوم قوات الجنجويد عندما حاولت التسلل من الحدود الليبية باتجاه مثلث الحدود الدولية السودانية - الليبية - التشادية، في محاولة وصفتها بـ " اليائسة " لكسر الحصار الذي فرضته قواتها على تقدم خصومها في إقليم دارفور. وتحدث الجيش السوداني عن سيطرته الكاملة على مثلث الحدود الدولية مع ليبيا وتشاد ومنطقة الصحراء الكبرى ووادي هور، مما أدى إلى قطع جميع خطوط الإمداد عن قوات الدعم السريع. وزعم

البيان أن دولة الإمارات كانت تحضر منذ شهور في شرق ليبيا لشن مثل هذه العمليات العسكرية من أجل إنقاذ قوات الدعم السريع.

وفي ظل هذا التداخل، اتهم وزير المالية والتخطيط الاقتصادي السوداني " جبريل إبراهيم "، عدة دول بما فيها ليبيا، بدعم معارك قوات الدعم السريع، داعيًا إلى ضرورة مراعاة حقوق الجوار والعلاقات الصديقة. جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي للوزير الذي يرأس أيضًا حركة العدل والمساواة؛ حيث دان ما سماه "الدعم المستمر الذي تتلقاه قوات الدعم السريع من دول الجوار "، معددًا " ليبيا وتشاد وكينيا وأوغندا وجنوب السودان "، التي حثها على مراعاة حقوق الجوار والعلاقات الصديقة. وأكد جبريل في الوقت ذاته أن " النصر وشيك وقريب التحقيق "، معربًا عن تفاؤله بقرب انتهاء الحرب، داعيًا إلى توحيد الصف الوطني لدعم المقاتلين سياسيًّا وتحقيق النصر.

إنشاء مركز لأمن الحدود باتفاق بين الشرق والغرب وسط تصاعد عمليات التهريب

أعلنت البعثة الأممية لدى ليبيا، في 24 يناير 2025، اتفاق مسؤولين عسكريين وأمنيين من مختلف أنحاء البلاد على إنشاء مركز مشترك لأمن الحدود للتواصل وتبادل المعلومات. وقالت البعثة، في بيان، إن الاتفاق جرى خلال فعالية استمرت يومين واختُتمت في 23 يناير الماضي، وذلك بهدف تعزيز جهود ليبيا في تأمين حدودها ومكافحة الإرهاب ومعالجة الهجرة غير الشرعية والتهريب، استناداً إلى التقدم الذي تحقق بالاجتماعات السابقة في تونس وبنغازي. حضر هذه الفعالية أعضاء الفريق الفني التنسيقي المشترك المكون من ممثلي المؤسسات العسكرية والأمنية في الشرق والغرب المكلفة بتأمين وحماية الحدود. كما شارك في الفعالية ممثلون عن الجهات المدرجة ضمن مجموعة العمل الأمنية من أجل ليبيا، وهي: الاتحاد الأفريقي، إيطاليا، فرنسا، تركيا، والمملكة المتحدة.

وفي ضوء أمن الحدود، شهدت ليبيا العديد من محاولات التهريب سواء للسلع والبضائع أو الوقود أو حتى المخدرات. بالنسبة للسلع والبضائع، أعلنت إدارة إنفاذ القانون بالإدارة العامة للعمليات الأمنية، في 17 يناير الماضي، ضبط مركبات كانت محملة بمواد وسلع معدة للتهريب في منفذ رأس جدير الحدودي مع تونس. وأشارت الإدارة في بيان مقتضب، إلى اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيال المضبوطات وأصحاب المركبات، وإحالتهم إلى مركز شرطة رأس جدير لاستكمال الإجراءات القانونية المتبعة. وفي 25 يناير، رصدت إدارة إنفاذ القانون مرة أخرى تجاوزات عدة في إطار جهودها لتأمين منفذ رأس جدير، شملت هذه التجاوزات محاولة تهريب مواد وسلع مختلفة، وجرى ضبط المتورطين فيها، وفق بيان مقتضب صادر عن الإدارة.

أما عن تهريب الوقود، فضبطت دوريات القوة المشتركة التابعة للجنة تنظيم الجفرة، في 27 يناير الماضي، عدداً من الشاحنات المحملة بالوقود، والتي كانت معدة لغرض التهريب إلى عدد من الدول الأفريقية. وأكدت مصادر أنه جرى ضبط 17 شاحنة، تحمل لوحات معدنية ليبية، ولا تحمل مستندات قانونية تفيد مصادر حمولتها أو المتجهة إليها، بينما تبين أن قائدي الشاحنات يحملون جنسيات أجنبية. وأضافت المصادر أنه جرى ضبط قائدي الشاحنات، والتحفظ على الحمولات المضبوطة، تمهيداً لاستكمال الاجراءات القانونية المتبعة في هذا الشأن. وفي 28 يناير، أعلنت مديرية أمن الجفرة ضبط شاحنات وقود معدة للتهريب في زلة (جنوب ليبيا)، ضمن ما قالت إنها حملة أمنية مشتركة بين قوات القيادة العامة ووزارة الداخلية التابعة للحكومة المكلفة من مجلس النواب.

وأخيراً ما يتعلق بشبكات تهريب المخدرات والاتجار بها، أعلن جهاز مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، في 22 يناير الماضي، ضبط شبكة مكونة من 4 أشخاص، متورطة في الاتجار بالمواد المخدرة خلال عملية، وصفت بـ"النوعية". وفي 24 يناير، أعلنت وزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية، ضبط شبكة تهريب مخدرات في زوارة. وقالت الوزارة، إن قسم مكافحة التهريب والمخدرات بمدينة زوارة، تمكن بالتعاون مع مكتب تحريات المنطقة

الحدودية الغربية بجهاز المباحث الجنائية من إحباط عملية تهريب مخدرات. وأضافت الوزارة أنها أحالت المواد المضبوطة والسيارة إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، مجددة تأكيدها على مواصلة جهودها بكل حزم لحماية أمن الوطن واستقراره.

4. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي

قاعدة السارة الليبية... بوابة النفوذ الروسي في أفريقيا

أصدر صدام خليفة حفتر، في 21 يناير 2025، تعليماته لـ"كتيبة سبل السلام" بتسلّم قاعدة السارة العسكرية، الواقعة أقصى جنوبي البلاد على الحدود التشادية والسودانية مع ليبيا، وذلك لتأمينها وتأمين كامل القطاع الحدودي مع تشاد. لكن خبراء ربطوا هذه الخطوة برغبة روسيا في زيادة وجودها العسكري في ليبيا بعد خسارة قواعدها في سورية، بما في ذلك الانتشار في القاعدة. ونقلت منصات إعلامية مقربة من حفتر، عقب صدور تلك التعليمات، مشاهد دخول آليات عسكرية لكتيبة سبل السلام، التي تتمركز في منطقة الكفرة الحدودية مع السودان، فيما ذكر مصدر عسكري لـ"العربي الجديد"، أن الكتيبة تسلمت مهمات تأمين القاعدة من فصيل مسلح تابع للواء 128 معزز، التابع لحفتر والذي حله أخيراً، وأقال قائده العقيد حسن الزادمة.

مع العلم أن مصادر ليبية متعددة ربطت في أحاديث مع "العربي الجديد" بين حل حفتر للواء 128 معزز وإقالة قائده، وبين تأمين الأخير وصول ضباط روس، منتصف ديسمبر الماضي، إلى مقار عسكرية استراتيجية في الجنوب، من بينها معسكر لويغ وقاعدة السارة، بدون تنسيق مع قيادة حفتر. وزاد ذلك من قلق حفتر المتنامي حيال سعي الزادمة لتعزيز نفوذه في الجنوب، خصوصاً أنه متمركز أساساً في قاعدة الجفرة الجوية، في قلب الصحراء الليبية، والتي تعد أهم القواعد حيث الوجود الروسي في ليبيا، بالإضافة للعلاقات القبلية المتميزة في أوساط الجنوب.

وكانت وكالة نوفا الإيطالية قد ذكرت في تقرير، يوم 14 يناير الماضي، أن روسيا أرسلت مجموعة من الجنود السوريين التابعين لبشار الأسد والفارين من هيئة تحرير الشام لإعادة تشغيل القاعدة، بهدف تحويلها إلى نقطة استراتيجية للعمليات العسكرية في أفريقيا، بما يمكن الإمداد منها مباشرة. وذكرت أنه من المتوقع أن تُستخدم القاعدة مركزا للتزود بالموارد والإمدادات المباشرة إلى مالي وبوركينا فاسو وربما السودان.

وتعد قاعدة السارة أكبر قاعدة محاذية للحدود الجنوبية الليبية، وتحديداً في جانبها الجنوبي الشرقي. أما قاعدة لويغ، فهي ثاني أكبر قاعدة في المنطقة ومحاذية للحدود في جانبها الجنوبي الغربي. واتخذت القوات الليبية "السارة" قاعدة انطلاق متقدمة نحو الأراضي التشادية ثمانينيات القرن الماضي، إبان نزاعها مع تشاد على القطاع الحدودي. وفي حال تسليم هذه القاعدة إلى روسيا، ستكون خامس قاعدة عسكرية تخضع للسيطرة الروسية، بعد قواعد: الخروبة في الشرق، والقرضابية في سرت وسط شمال البلاد، والجفرة وبراك الشاطئ في وسط الجنوب.

وعن أسباب الاهتمام الروسي المفاجئ بهذه القاعدة، على الرغم من أنها بقيت خارج الخدمة منذ وقت طويل، رأى الخبير العسكري عادل عبد الكافي، أنه اهتمام مرتبط بالمتغيرات الإقليمية أخيراً، خصوصاً المتغيرات في سوريا التي فرضت على روسيا ضرورة إعادة تقييم وضعها والبحث عن مواقع جديدة تعوّض خسارتها في سوريا. ولفت عبد الكافي إلى أن قاعدة السارة مهمة لإشرافها على مثلث الحدود الليبية التشادية السودانية، وقدرة وصول أي إمداد عسكري إلى نطاق هذا العمق الثلاثي بسهولة، رابطاً بين أهمية هذا الموقع وبين المشروع الروسي الرامي إلى الحفاظ على مواقعه في عدة دول أفريقية مرتبطة بالمجال الليبي وتأمين استمراره في الوصول إليها.

وبالنظر لموقع قاعدة السارة، رجح عبد الكافي أن تستخدمها موسكو لدعم تغيير في تشاد التي تشهد اضطرابات منذ فترة، موضحاً أن القاعدة كان لها دور عسكري كبير في الجانب

الليبي إبان الحرب مع تشاد لموقعها المهيمن على الفضاء التشادي، وهي أهمية لا تزال تحتفظ بها القاعدة حتى الآن، خصوصاً ان النظام التشادي ألغى اتفاقياته الدفاعية مع فرنسا ما يجعل رصيد موقع هذه القاعدة أكبر. وبالإضافة لموقع السارة القريب من الحدود السودانية الذي يمكّن روسيا وحفتر من الاستمرار في تقديم الدعم لقوات الدعم السريع في الحرب السودانية، يمكن أن تشكل القاعدة أيضاً فضاء لاستيعاب قوات الدعم السريع في حال خسارتها الحرب مع الجيش السوداني، بحسب عبد الكافي.

محمد الحداد يبحث مع وزير الدفاع التركي التعاون والتنسيق المشترك

بحث رئيس الأركان العامة لقوات الغرب الليبي الفريق أول ركن " محمد الحداد"، مع وزير الدفاع التركي "يشار غولر "، في أنقرة، سبل التعاون والتنسيق المشترك بين البلدين. ووصل الحداد والوفد المرافق له، في 23 يناير 2025، إلى تركيا بناءً على الدعوة الرسمية الموجهة له من قبل رئيس هيئة الأركان العامة بالجيش التركي. وكان في استقبال الحداد بمقر رئاسة هيئة الأركان التركية، الفريق أول " متين غوراك" رئيس هيئة الأركان العامة بالجيش التركي، وعقد خلال هذه الزيارة اجتماعاً نوقش فيه سبل التعاون المشترك بين البلدين وفق الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين في جميع المجالات.

5. التسليح والتدريبات العسكرية

مجلس الأمن يرفع حظر السلاح المفروض على ليبيا جزئيا

اعتمد مجلس الأمن الدولي مشروع قرار مقدم من المملكة البريطانية بتمديد الجزاءات على ليبيا وولاية فريق الخبراء. ونص قرار المجلس على جملة استثناءات تخص قراره المطلق بحظر الأسلحة الصادر عام 2011. وتشمل الاستثناءات: (الملابس الوقائية، الأسلحة الصغيرة والخفيفة والمواد ذات الصلة، المعدات العسكرية غير المميتة،

الأسلحة والمعدات الموجهة للأغراض الأمنية ومساعدة الحكومة، والمعدات من جميع الأنواع التي وافقت عليها اللجنة مسبقًا).

وجاء تعديل قرار حظر توريد الأسلحة المفروض على ليبيا منذ عام 2011 على خلفية طلب تقدم به رئيس المجلس الرئاسي " محمد المنفي "، في الـ 18 من سبتمبر الماضي، حين طالب بتعديل العقوبات المفروضة على ليبيا بهدف دعم قدرات البلد في مكافحة الإرهاب وحماية الحدود، ولتسهيل التعاون الأمني مع بقية الدول المتداخلة في ليبيا.

وفيما رحب المندوب الأمريكي في مجلس الأمن " روبرت وود "، بالقرار مؤكداً أنه يأتي لدعم التكامل بين الشرق والغرب وتعزيز استقرار البلاد، فقد قالت مندوبة المملكة المتحدة " باربرا ودوورد "، أن تبني هذا القرار سيمنح الدول الأعضاء تقديم الدعم العسكري والأمني لبناء مؤسسات قوية، بينما حذر مندوب روسيا " فاسيلي نيبينزيا " من تعمق الصراعات المسلحة والانقسامات العسكرية بسببه، وبخاصة في ظل انقسام ليبيا إلى قطبين عسكريين غربي وشرقي، معرباً عن تحفظ بلاده. يُذكر أن روسيا امتنعت عن التصويت على القرار.

وحول دوافع هذا التخفيف أو الرفع الجزئي للحظر، تبرز توقعات بأن يكون الدافع هو تحرك غربي لمواجهة التمدد العسكري الروسي في أفريقيا انطلاقاً من الشرق والجنوب الليبي، باعتبار أن فتح بند السماح لبعض الأسلحة بالدخول إلى ليبيا سيمكن من تسليح بعض الفصائل التي ستخوض حرباً ضد تمدد الفيلق الأفريقي الروسي، ومراقبون يصفون القرار الأممي بالغريب وآخرون يؤكدون أنه جاء للحد من التمدد الروسي. جدير بالذكر، تشير تقديرات أممية ودولية إلى أن هناك 29 مليون قطعة سلاح منتشرة في ليبيا خارج الأطر القانونية.

وحول آخر تطورات خرق الحظر المفروض على ليبيا، كشفت جريدة كندية النقاب عن القبض على أحد كبار المسؤولين التنفيذيين السابقين في وكالة تابعة للأمم المتحدة، بتهمة محاولة التوسط في صفقات أسلحة غير مشروعة تزيد قيمتها عن مليار دولار بين الصين

وقوات الشرق الليبي بقيادة المشير "خليفة حفتر ". جاءت تفاصيل الواقعة التي كشفت تفاصيلها جريدة " غلوبال نيوز "، بعد نحو شهر من تقارير غربية عن خطط صينية لإرسال طائرات من دون طيار مسلحة بقيمة مليار دولار لدعم القوات التابعة للقيادة العامة.

تعاون ليبي - إيطالي في مجال التدريب العسكري

عقدت لجنة التعاون الليبي - الإيطالي في مجال الدفاع اجتماعًا، في 20 يناير 2025، لمناقشة خطة في مجال التدريب لعام 2025، بحسب بيان لوزارة الدفاع بحكومة الوحدة الوطنية. وتطرق الاجتماع، الذي حضره رئيس الأركان ومعاونه ورئيس أركان السلاح الجوي ومدير مكتب وزير الدفاع، إلى سير عمل اللجنة ونتائجها وأنشطتها في مجال التدريب. ووفق البيان، حثَّ المجتمعون على بذل المزيد من الجهد للارتقاء بالتعاون بين الجانبين، وتأكيد دعم وزارة الدفاع ورئاسة الأركان العامة، للوصول إلى أعلى مستوى من التعاون. كما أكدوا على ضرورة التوسع في مجال التدريب بخطة مدروسة لعام 2025، يجرى خلالها رفع مستوى تدريب وتأهيل منتسبي قوات الغرب الليبي، خاصة حديثي التخرج من الضباط والرتب.

المؤشرات الأمنية والعسكرية خلال النصف الثاني من شهر يناير 2025:

- استمرار المواجهات الأمنية والعسكرية في المنطقة الغربية نتيجة فقدان حكومة الدبيبة سيطرتها المركزية على عمل التشكيلات المسلحة، حيث شهدت قرية الريقاطة في المنطقة السياحية بغرب طرابلس، اشتباكات مسلحة، قبل أن تقرر وزارة الداخلية مع قيادات الأجهزة الأمنية بطرابلس على سحب جميع التشكيلات المسلَّحة من محيط القرية. وضمن مساعيها لإعادة ضبط الأوضاع الأمنية في المنطقة الغربية لمنع تكرر مثل هذه المواجهات، وللحيلولة دون استمرار تنامي ظاهرة الجرائم المنظمة بالأخص عمليات تهريب الوقود والمخدرات

والبشر، دخلت قوات حكومة الوحدة مدينة العجيلات ضمن عملياتها العسكرية والأمنية التي أطلقتها منذ مطلع يناير الماضي، في مناطق الساحل الغربي لطرابلس، واستطاعت هذه القوات السيطرة على مخارج ومداخل المدينة. ونفس السياق، شهدت مدينة مزدة تحشيدات أمنية مدججة بالسلاح، لقوة أمنية تابعة للغرفة الأمنية المشتركة.

- استمرار ظاهرة الهجرة غير الشرعية، سواء بتنفيذ دوريات لإنقاذ مهاجرين ووفاة آخرين غرقا في البحر، وترحيل طوعي لعدد منهم، ومداهمة أوكار لتجميع المهاجرين وإحباط محاولة تهريب آخرين أوتحريرهم وتفكيك عصابة متهمة بتنظيم عمليات الهجرة وضبط تشكيلات عصابية تمتهن هذه المهنة وأخيرا الحكم بسجن بعض هذه العصابات.
- وفي ضوء أمن الحدود، شهدت ليبيا العديد من محاولات التهريب سواء للسلع والبضائع أو الوقود أو حتى المخدرات، بالأخص عبر معبر رأس جدير الحدودي ومدينة الجفرة وبنغازي وزوارة. كما استمرت تداعيات الحرب السودانية تلقي بظلالها على الداخل الليبي، سواء بالدعم الذي يقدمه حفتر لقوات حميدتي، أو انتقال بعض المقاتلين التابعين للأخير للأراضي الليبية.
- فيما يتعلق بالنفوذ الروسي العسكري المتصاعد في ليبيا، أصدر صدام حفتر، تعليماته لـ " كتيبة سبل السلام " بتسلّم قاعدة السارة العسكرية، الواقعة أقصى جنوبي البلاد على الحدود التشادية والسودانية مع ليبيا، وتم ربط هذه الخطوة برغبة روسيا في تعزيز وجودها العسكري في ليبيا بعد خسارة قواعدها في سورية، بما في ذلك الانتشار في القاعدة، لتكون نقطة انطلاق متقدمة نحو دول الساحل والعمق الأفريقي.

- وحول سباق التسلح، اعتمد مجلس الأمن مشروع قرار يخفف الحظر المطلق المفروض على الأسلحة في ليبيا بجملة من الاستثناءات، تكمن دوافعها الرئيسية في رغبة الدول الغربية في مواجهة التمدد العسكري الروسي في أفريقيا انطلاقاً من الشرق والجنوب الليبي، باعتبار أن فتح بند السماح لبعض الأسلحة بالدخول إلى ليبيا سيمكن من تسليح بعض الفصائل التي ستخوض حرباً ضد تمدد الفيلق الأفريقي الروسي. وفي ذات السياق، يمكن قراءة الاجتماع الذي عقدته لجنة التعاون الليبي – الإيطالي في مجال الدفاع مع قوات الغرب الليبي، لمناقشة خطة في مجال التدريب لعام 2025.

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري

يتناول هذا المحور التطورات الاقتصادية، مع التركيز فقط على الملفات التي ترتبط بشكل وثيق بالأمن القومي الليبي، وهي ثلاث ملفات رئيسية: أولاً، الاستثمارات المحلية والأجنبية والتبادلات التجارية بين ليبيا ودول العالم. ثانياً، المؤسسة الوطنية للنفط، وما يرتبط بها من تطورات تتعلق بقطاعي النفط والغاز. وأخيراً، المصرف المركزي، لما يمثله من أهمية مركزية بالنسبة للسياسات المالية والاقتصادية للدولة الليبية.

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية

الحويج يبحث مع بريطانيا وتركيا وصربيا تعزيز التعاون الاقتصادي

بحث وزير الاقتصاد والتجارة في حكومة الوحدة الوطنية " محمد الحويج "، مع سفير بريطانيا لدى ليبيا "مارتن لونغدن "، تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة تعمل على تعزيز الروابط الاقتصادية والاستثمارية، والتشبيك بين الغرف التجارية وأصحاب الأعمال في كلا البلدين. وناقش الجانبان، إمكان استئناف عمل الشركات البريطانية في ليبيا لاستكمال المشاريع المتعاقد عليها في مختلف القطاعات.

وفي سياق آخر، أعرب الحويج عن التزام حكومته القوي بتجديد الاتفاقات السابقة مع تركيا، سعيًا إلى استكمال اتفاقية التجارة الحرة، وتعزيز الاستثمارات مع أكبر شريك تجاري لها، مؤكدا إن ليبيا تتطلع إلى تنويع اقتصادها بعيداً عن النفط، وتعتبر تركيا شريكًا استراتيجيًا في تحقيق التنمية المستدامة.

جاء ذلك في تصريحات للوزير الحويج إلى وكالة الأناضول التركية، على هامش فعاليات قمة ليبيا للطاقة، التي عقدت في طرابلس يومي 18 و19 يناير 2025. وكشف الحويج عن اجتماع مرتقب مع وزير التجارة التركي والوزراء المعنيين، لإنهاء إجراءات اتفاقية التجارة الحرة، وتذليل كل الصعوبات بين البلدين.

وحول الشراكة بين ليبيا وتركيا في القطاع الخاص، وأكد أن تركيا الشريك الأول تجاريًا مع ليبيا، مضيفًا: "نعتبرها في المرحلة المقبلة شريكة استراتيجية في التنمية الاقتصادية وبجميع المجالات، سواء البنية الأساسية والصناعات النفطية والخدمات والمجالات الطبية، وغيرها".

وفي سياق ثالث، بحث محمد الحويج مع أمين الدولة بوزارة الخارجية الصربية " نيكولا تويانوفيتش "، أوجه التعاون الاقتصادي والتجاري بين ليبيا وصربيا. ووفق وزارة الاقتصاد والتجارة، فقد استعراض الطرفان نتائج المنتدى الليبي الصربي الذي انعقد في طرابلس، في 28 يناير الماضي، مع التأكيد على أهمية البناء على ما تحقق خلاله لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

ودعا الحويج إلي تفعيل اللجنة المشتركة بين البلدين ومراجعة الاتفاقيات المبرمة بين الجانبين وتوقيع اتفاقيات جديدة، مشدداً على أهمية تشجيع رجال الأعمال والشركات من كلا الطرفين لاستكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة وفتح قنوات جديدة للتبادل التجاري وتوسيع فرص التعاون الاقتصادي.

تعاون ليبي – مصري في مجال الخدمات الملاحية البحرية والجوية

بحث رئيس مجلس إدارة شركة إعمار ليبيا القابضة " عبد الحميد موسى " ورئيس هيئة قناة السويس الفريق " أسامة ربيع "، في 27 يناير 2025، التعاون في مجالات التدريب البحري وتقديم الخدمات البحرية واللوجستية وتطوير الأرصفة والموانئ البحرية وخدمات الصيد المتطورة وغيرها. ويزور موسى مصر حاليا على رأس وفد ليبي، حيث رحب ربيع بهم، مؤكدا حرصه على استثمار العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، ولفت إلى تنوع مجالات التعاون المحتملة بين الجانبين في ظل ما تمتلكه الهيئة من موارد بشرية وخبرات متراكمة في المجال البحري، فضلا عن رؤيتها الطموحة لتطوير خدماتها البحرية واللوجستية، حسب بيان رئاسة مجلس الوزراء المصري.

وعلى مستوى الملاحة الجوية، استقبلت الشركة المصرية القابضة للمطارات والملاحة الجوية في مصر، وفداً رفيع المستوى يضم ممثلين عن أكاديمية مصر للطيران للتدريب ومقدم الخدمات الملاحية الليبي وأكاديمية أجنحة السماء لعلوم الطيران الليبية، بمقر مركز القاهرة للملاحة الجوية. ناقش الجانبان الإجراءات التنفيذية لتداول الحركة الجوية وآليات الربط التشغيلي بين المجالين الجويين المصري والليبي، بهدف تحسين إدارة الحركة الجوية بين البلدين. وقال رئيس الشركة المصرية القابضة للمطارات والملاحة الجوية "أيمن عرب"، إن هذه الخطوة تأتي في إطار خطة الشركة لدعم الأشقاء الأفارقة في مجالات الملاحة الجوية والمطارات، مما يساهم في تحسين كفاءة تداول الحركة الجوية بين مصر وليبيا خلال الفترة المقبلة.

بـ2.5 مليون طن.. ليبيا في قائمة كبار مستوردي الحبوب الروسية

كشف مركز تنمية صادرات المنتجات الزراعية الروسي " أغرو أكسبورت "، عن تقديرات لشركة " روس أغرو ترانس "، أن ليبيا استوردت العام الماضي 2.5 مليون طن من الحبوب الروسية، ما جعلها ضمن الدول العشر الكبار المستوردة لهذه المادة الغذائية.

وبحسب بيانات المركز، فإنه من بين كبار مستوردي الحبوب الروسية في العام 2024 تأتي مصر (11.1 مليون طن)، وتركيا (7.2 مليون طن)، وإيران (5.6 مليون طن)، والسعودية (4.6 مليون طن)، وبنغلاديش (3.9 مليون طن)، والجزائر (2.8 مليون طن)، وكينيا (2.6 مليون طن)، وليبيا (2.5 مليون طن)، وسورية (2 مليون طن)، واليمن (2 مليون طن)، وفقا للتقرير الذي نقلته وكالة " تاس " الروسية.

وتحتاج ليبيا إلى 1.6 مليون طن من القمح سنويًا لتلبية الاستهلاك المحلي، في حين تعتمد في موازنتها بشكل أساسي على النفط، وتستخدم عائداته لتغطية متطلبات الغذاء المحلية في الواردات. ويجعل نقص الإمكانات في قطاع زراعة القمح والشعير الدولة رهينة الاستيراد من الخارج، لا سيما في ظل قلة الأمطار والتغيُّرات المناخية، فضلا عن نقص الموارد المائية

الترتيب	البلد	الكمية المستوردة \ مليون طن
1	مصر	11.1
2	تركيا	7.2
3	إيران	5.6
4	السعودية	4.6
5	بنغلاديش	3.9
6	الجزائر	2.8
7	كينيا	2.6
8	ليبيا	2.5
9	سوريا	2
10	اليمن	2

الأخرى، وضعف البنية التحتية الزراعية.

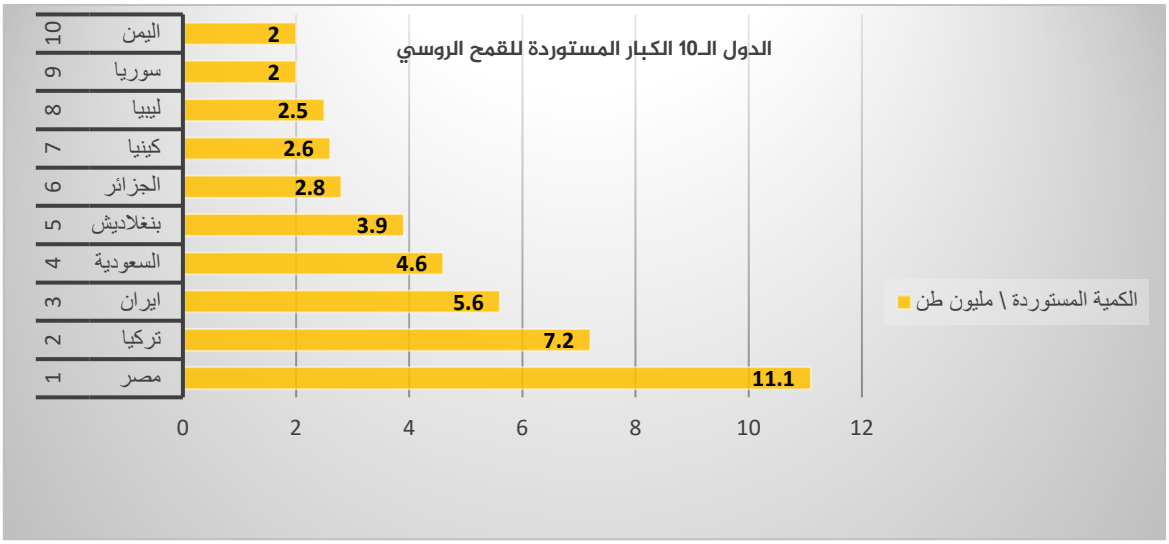

2. المؤسسة الوطنية للنفط

مجلس الأمن يمدد إجراءات منع تصدير النفط بطرق غير قانونية في ليبيا

قرر مجلس الأمن الدولي تمديد التدابير المتخذة بشأن منع صادرات النفط غير المشروعة، بما في ذلك النفط والمنتجات النفطية كالوقود وغيرها حتى مايو من العام 2026. وطالب المجلس في قراره، بالإخطار بأي سفن تنقل النفط المصدر بطرق غير مشروعة من ليبيا، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة. كما حث مجلس الأمن السلطات الليبية على ضرورة العمل مع المؤسسة الوطنية للنفط في هذا الشأن، وتقديم المعلومات مستكملة وبانتظام عن الموانئ وحقول النفط والمنشآت النفطية الخاضعة لسيطرتها، وإخبار اللجنة بالآلية المستخدمة لإجازة الصادرات النفطية.

وطالب المجلس فريق الخبراء بمتابعة، وعن كثب، أي معلومات متعلقة باستيراد النفط من ليبيا وتصديره إليها بطرق غير مشروعة، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، وأن يبلغ اللجنة بها. مجلس الأمن دعا الحكومة الليبية إلى أن تقوم بالاتصال على وجه السرعة بالدولة التي تحمل السفينة علمها لحل المشكلة، استنادا إلى أي معلومات

تتعلق بالتصدير أو محاولات التصدير. وأسند القرار إلى اللجنة المكلفة، بأن تبلغ جميع الدول الأعضاء المعنية بما يرد إليها من المنسق التابع للحكومة الليبية من إخطارات، بشأن السفن التي تنقل النفط المصدر بطريقة غير قانونية. ودان مجلس الأمن في قراره محاولات أطراف منها المؤسسات الموازية التي لا تتصرف تحت سلطة الحكومة، تصدير النفط بطرق غير قانونية من ليبيا. كما أقر المجلس تطبيق عقوبات على الأفراد والكيانات التي تقرر اللجنة أنهم قدموا الدعم لجماعات مسلحة أو شبكات إجرامية من خلال الاستغلال غير المشروع للنفط الخام من خلال التصدير غير المشروع.

الوطنية للنفط تؤكد استمرار العمل في الموانئ وتكشف عن حجم إنتاج النفط

أكدت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، في بيان صادر، في 28 يناير 2025، أن العمليات النفطية مستمرة بشكل طبيعي في جميع الحقول والموانئ النفطية، وذلك عقب التواصل مع المحتجين الذين نظموا وقفة احتجاجية في ميناءي السدرة ورأس لانوف. وأشارت المؤسسة إلى أن عمليات الإنتاج والتصدير تسير وفق الخطط الاستراتيجية الموضوعة من دون أي تأثير، مطمئنة الليبيين وشركاءها المحليين والدوليين إلى أن العمل مستمر في جميع الموانئ النفطية بلا استثناء. وشددت المؤسسة على أهمية استمرار الاستقرار لضمان تدفق النفط والإيفاء بالتزاماتها تجاه الأسواق المحلية والعالمية، مؤكدة حرصها على الحوار لحل أي إشكاليات قد تؤثر بسير العمل.

وفي 31 يناير الماضي، أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط، أنه بلغت معدلات إنتاج ليبيا من النفط الخام 1.420،673 برميل يومياً، ومن المكثفات 45،334 برميل، فيما سجلت مؤشرات إنتاج الغاز ما قيمته 200،572 برميل مكافئ، ليكون إجمالي الإنتاج قد بلغ 1،666،579 برميل يومياً. ويعتمد الاقتصاد الليبي بشكل شبه كامل على عائدات النفط، التي تمثل أكثر من 90% من

الإيرادات الحكومية و95% من عائدات التصدير. ومنذ اكتشاف النفط في الخمسينيات، ظل القطاع النفطي العمود الفقري للاقتصاد الوطني. وتملك ليبيا أكبر احتياطيات مؤكدة من النفط الخام في أفريقيا، تُقدر بـ 48.4 مليار برميل.

ورغم هذه التحديات، نجحت المؤسسة الوطنية للنفط في تحقيق معدل إنتاج تجاوز 1.4 مليون برميل يوميًا بنهاية عام 2024. ووفقاً للبيانات السنوية لمنصة أبحاث الطاقة ومقرها واشنطن، جاءت ليبيا في المرتبة الثانية أفريقياً من حيث إنتاج النفط الخام بـ1.11 مليون برميل يومياً خلال عام 2024.

انطلاق قمة ليبيا للطاقة والاقتصاد 2025

انطلقت فعاليات النسخة الثالثة من قمة ليبيا للطاقة والاقتصاد 2025، التي تحتضنها العاصمة طرابلس، في 18 يناير 2025، بحضور رئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة "، وعدد من أمناء منظمات النفط والشركات النفطية العالمية.

ويشارك في القمة عدد من شركات الطاقة الأجنبية والمستثمرين وصنَّاع القرار، بهدف تأمين الاستثمارات وتعزيز نمو قطاع الطاقة والبنية التحتية في ليبيا، وإبراز الإمكانات التي تملكها ليبيا في مجال الطاقة والطاقة المتجددة، وتسليط الضوء على الفرص الناشئة، مع التركيز على جولة التراخيص التي تستعد المؤسسة الوطنية للنفط لطرحها لعدد من المناطق النفطية البرية والبحرية، وفق بيان سابق عن شركة " إنرجي كابيتال آند باور " منظمة القمة.

وخلال قمة الطاقة والاقتصاد، أعلنت شركة " إيني " الإيطالية للنفط و" توتال إنرجيز " الفرنسية عن مشاريع استكشافية جديدة في ليبيا. كما كشفت عدد من شركات النفط الدولية، أبرزها " أو إم في وريبسول ونابروز "، تفاصيل بعض المشاريع الاستكشافية المهمة، واستراتيجيات تطوير إنتاج النفط والغاز الطبيعي في ليبيا.

تعيين رئيس جديد للوطنية للنفط ويكشف عن ملامح الفترة المقبلة للمؤسسة

أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط، في 16 يناير 2025، أن رئيسها " فرحات بن قدارة " استقال من منصبه بسبب ظروف صحية، مشيرة إلى أن الحكومة كلفت نائبه الحلول محله مؤقتا لحين اختيار مجلس إدارة جديد. وقالت المؤسسة في بيان إن رئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة "، وافق على الاستقالة التي تقدم بها بن قدارة. وأضافت أن الدبيبة كلف "مسعود سليمان"، عضو مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط، لتولي مهام رئيس مجلس الإدارة مؤقتا، إلى حين انعقاد الاجتماع المرتقب لمجلس الوزراء لاتّخاذ قرار تشكيل مجلس إدارة جديد للمؤسسة. وعُيّن بن قدارة في 2022، على رأس أهم وأكبر مؤسسة رسمية لإدارة النفط والغاز في البلاد خلفا لمصطفى صنع الله الذي تسببت خلافاته مع الدبيبة بإقالته من منصبه. واستقالة بن قدارة كانت متوقعة، بخاصة عقب إصدار محكمة ليبية في نوفمبر 2024 حُكما قضى ببطلان تولّيه منصبه لثبوت نيله " جنسية أجنبية ". ويحصر القانون الليبي تولّي المناصب العامة في البلاد بحملة الجنسية الليبية دون غيرها.

وفي حوار حصري لوكالة رويترز، رسم مسعود سليمان أهم ملامح الفترة المقبلة للمؤسسة، بحيث ستركز على زيادة إنتاجها والشفافية، في الوقت الذي تتطلع فيه ليبيا، ثاني أكبر منتج للنفط في أفريقيا، إلى التعافي من سنوات من عدم الاستقرار. وقال سليمان أن المؤسسة لديها خطة استراتيجية لزيادة الإنتاج وستواصل تنفيذها، وإجراء أي تعديلات عليها كلما لزم الأمر.

وتمتلك المؤسسة الوطنية للنفط 15 شركة تابعة بالكامل، بحسب موقعها الإلكتروني، بالإضافة إلى حصص في مشاريع مشتركة، وشركات أخرى تشرف عليها. وكانت المؤسسة تنتج

نحو 1.4 مليون برميل من النفط يوميا في نهاية العام 2024، وفقا للشركة، بينما الهدف طويل المدى هو مليونا برميل يوميا.

كما صرح سليمان، بأن المؤسسة الوطنية للنفط ستتوقف عن العمل بنظام المبادلة لتوريد المحروقات بداية من شهر مارس المقبل، بناء على مطالبة من ديوان المحاسبة، داعية إلى ضرورة توفير الميزانيات المطلوبة لعمليات التوريد.

وقال سليمان في خطاب إلى وزير الدولة لشؤون رئيس الحكومة ومجلس الوزراء بحكومة الوحدة الوطنية، إنه في حال عدم تغذية حساب المحروقات فإن " المؤسسة لا تتحمل مسؤولية عودة ظاهرة الازدحام أو أي انقطاعات في محطات الكهرباء وغيرها من المرافق الحيوية لنفاد الأرصدة بسبب تعثر أو تعطل الدفع ". وأشار كذلك إلى وجود متسع من الوقت لاعتماد آلية السداد من الجهات المختصة للعمل بها منذ بداية شهر مارس 2025.

3. المصرف المركزي

المركزي يكشف نفقات مؤسسة النفط ويطرح عملات جديدة

أظهرت بيانات صادرة عن مصرف ليبيا المركزي أن إجمالي نفقات المؤسسة الوطنية للنفط خلال العام 2024، بلغ 6.6 مليار دينار، استحوذت الرواتب على نسبة 44% منها. وتوزعت المصروفات بواقع مليارين و950 مليون دينار للباب الأول (الرواتب)، ومليار و87 مليون دينار للباب الثاني (النفقات التشغيلية)، ومليار و88 مليون دينار للباب الثالث (مشروعات التنمية). وتراجعت نفقات مؤسسة النفط بشكل كبير مقارنة بالعام 2023، حين بلغت 17.5 مليار دينار، خصص منها 14.2 مليار دينار لمشروعات التنمية في القطاع.

البند	الباب الأول (المرتبات)	الباب الثاني (النفقات التشغيلية)	الباب الثالث (مشروعات التنمية)
نفقات مؤسسة النفط 2024	2.950 مليار دينار	1.870 مليار دينار	1.88 مليار دينار
اجمالي النفقات	6.6 مليار دينار ليبي		

ويُعد قطاع النفط والغاز في ليبيا المساهم الأكبر في الاقتصاد منذ اكتشاف النفط في الخمسينيات، إذ شكّل القطاع 60% من الناتج المحلي الإجمالي العام 2023، و94% من صادرات السلع والخدمات، و97% من إجمالي الإيرادات الحكومية، لكنه لا يُوظف أكثر من 14% من إجمالي القوى العاملة في البلاد.

وتمتلك ليبيا أكبر احتياطات نفطية في أفريقيا، مما يعزز أهميتها الاقتصادية في المنطقة، وتسعى إلى استعادة إنتاجها النفطي لمستويات ما قبل العام 2011، حيث تستعد لإطلاق جولة تراخيص للنفط والغاز في العام الجاري، وستكون الأولى منذ عقدين تقريبًا، وذلك في إطار تحقيق هدف إنتاج أكثر من مليوني برميل يوميًا من النفط.

وفي 20 يناير 2025، أعلن المصرف المركزي عن طرحه للجمهور عملة نقدية جديدة من فئة الـ10 دنانير بداية من الأسبوع المقبل، على أن تليها فئات الـ20 والـ5 دنانير، تحمل جميعها توقيع المحافظ ناجي محمد عيسى. وأوضح المركزي، أن هذه الخطوة تأتي استناداً إلى اختصاصاته الواردة بقانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، مؤكدا التزامه التام بالأعمال المناطة به وفق صحيح القانون.

ونوه المصرف المركزي إلى أنه سينشر لاحقا فيديو توضيحيا يبين الخصائص والمواصفات والعلامات التأمينية الواضحة لهذه الفئات الجديدة من الدينار. وفي ديسمبر الماضي، كشف المصرف المركزي عن تعاقده مع شركة "دي لا رو" البريطانية لطباعة أوراق نقدية من مختلف فئات العملة الليبية بقيمة 30 مليار دينار، وهو القرار الذي أثار جدلا في الأوساط المالية في ليبيا. وسيجرى ضخ هذه الفئات في القطاع المصرفي وإحلالها بدل العملة القديمة التي ستسحب من التداول وفق مخطط زمني جرى إدراجه مسبقا، وفق ما أعلنه المصرف في الأول من ديسمبر 2024.

كما قرر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي الشروع في وضع آلية للبدء في تأسيس صناديق الاستثمار، مشيرا إلى الاتفاق على التواصل مع الجهات ذات العلاقة لإقرار ميزانية موحدة للعام

2025 وفقاً لقانون يصدر من مجلس النواب، وذلك ضمن اجتماعه الأول للعام 2025 في مدينة درنة، برئاسة المحافظ وحضور نائبه وجميع أعضاء المجلس. وذكر بيان المصرف المركزي أن تأسيس صناديق الاستثمار الذي تقرر في اجتماع عقد في 29 يناير الماضي، يهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وإشراك القطاع المصرفي والخاص في تمويل مشروعات التنمية.

وفي سياق آخر، بلغ فارق سعر الدولار أمام الدينار في السوقين الرسمية والموازية 1.14 دينار، بحسب مقارنة نشرة المصرف المركزي الأخيرة والبيانات المتداولة على صفحات مهتمة بأسعار العملات.

وبحسب بيانات المصرف المركزي سجل الدولار 4.91 دينار، يُضاف إليه نحو 73 قرشًا قيمة الرسم المفروض على مبيعات النقد الأجنبي بنسبة 15%، لتصل قيمة الدولار الواحد لـ5.64 دينار. في حين بلغ سعر الدولار في السوق الموازية،في 29 يناير الماضي، 6.78 دينار، وفق صفحات على مواقع التواصل مهتمة بسعر الصرف.

مجلس الأمن يسمح للمؤسسة الليبية للاستثمار بإدارة أصولها المجمدة

قرر مجلس الأمن الدولي، في 16 يناير 2025، السماح للمؤسسة الليبية للاستثمار بإعادة استثمار أصولها المالية في الخارج مع بقائها مجمدة، استجابة لطلب المؤسسة لاستثمار الأرصدة النقدية غير المستثمرة، للمحافظة على قيمتها وتجنب الخسائر. وأوصى فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة، بالسماح لمؤسسة الاستثمار باستثمار احتياطاتها النقدية التي تحتفظ بها حاليًا مؤسسات مالية أوروبية في ودائع لأجل منخفضة المخاطر، والاحتياطات النقدية التي يحتفظ بها مديرو صناديق الاستثمار في أدوات الدخل الثابت، على أن تظل الفائدة المستحقة على الاستثمارات مجمدة. وحظيت مسودة القرار التي قدمتها المملكة المتحدة على موافقة 14 عضواً وامتناع روسيا عن التصويت.

وفي ذات السياق، قال رئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة "، في 21 يناير الماضي، إن القضاء البلجيكي أصدر حكماً برفع الحجز عن أصول المؤسسة الليبية للاستثمار وشركة لافيكو، المودعة في مصرف يوروكلير ببروكسل، والبالغة قيمتها نحو 14 مليار يورو. ووصف الدبيبة القرار بأنه " انتصار قانوني كبير"، مؤكداً أنه " يمثل خطوة محورية لتعزيز استقرار الاقتصاد الليبي ودعم العملة الوطنية، وسط أزمة اقتصادية تشهدها البلاد ".

وتعود القضية إلى عام 2011، عندما قررت الأمم المتحدة تجميد أصول ليبية سيادية، عقب الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي. شمل التجميد مبالغ مالية وأسهماً وسندات وضعتها المؤسسة الليبية للاستثمار و"لافيكو" في بنك يوروكلير. وفي عام 2012، أجرت أوروبا تحديثاً للوائح سمحت بإلغاء تجميد الفوائد المترتبة على هذه الأموال، إلا أنّ لجنة العقوبات الأممية في عام 2018 رأت أن هذا الإجراء يمثّل انتهاكاً للقرارات الدولية.

حماد يعلن دعم سلع أساسية بـ50% والدبيبة يقرر تعلية مخصصات التنمية

أعلنت الحكومة المكلفة من مجلس النواب، برئاسة " أسامة حماد"، عن دعم عدد من السلع الأساسية بـ 50% من سعر التكلفة الإجمالية عند توريدها، وذلك بـ " توجيهات مباشرة من قائد قوات القيادة العامة"، بحسب بيان نشرته الحكومة. ونص قرار أسامة حماد رقم 8 لسنة 2025، على تولي صندوق موازنة الأسعار، بالتنسيق مع الجمعيات الاستهلاكية بكل البلديات، عمليات بيع سلع: الدقيق، الأرز، معجون الطماطم، الزيت، والسكر. وأوضح القرار أن عملية البيع تجرى بالحصص المخصصة للمواطنين حسب عدد أفراد الأسرة وفقا لمنظومة الرقم القومي، على أن تتحمل الدولة ما قيمته 50% من سعر التكلفة الإجمالية لهذه السلع عند توريدها للصندوق. ويحدد القرار هامش ربح صندوق موازنة الأسعار والجمعيات الاستهلاكية بـ10% كحد أقصى من

التكلفة الإجمالية. وقد أرجعت الحكومة هذا القرار لمواجهة تزايد غلاء الأسعار، وتقديم الدعم السلعي اللازم للمواطنين لمناسبة قرب شهر رمضان المبارك.

وعلى الضفة الأخرى في المنطقة الغربية، منح مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية برئاسة "عبدالحميد الدبيبة"، الإذن لوزارتي التخطيط والمالية بإجراء تعلية لمخصصات الباب الثالث (التنمية) بأكثر من 21.2 مليار دينار، لتغطية مشروعات بالعام 2024، وذلك في قرارين منفصلين بتاريخ 31 ديسمبر 2024. ففي القرار الأول، الذي حمل رقم 830 لسنة 2024، أذن مجلس الوزراء لوزارة التخطيط والمالية بتعلية عشرة مليارات دينار من الباب الثالث بالموازنة العامة لحساب الودائع والأمانات بوزارة المالية، لاستخدامها في تغطية مشروعات وبرامج التنمية للكهرباء والنفط ومشاريع أخرى للعام 2024.

أما القرار الثاني، الذي حمل رقم 829 لسنة 2024، فينص على الإذن لوزارتي التخطيط والمالية بتعلية 11 مليارا و260 مليونا و952 ألفا و183 دينارا من مخصصات الباب الثالث بالموازنة العامة إلى حساب الودائع والأمانات بوزارة المالية، لاستخدامها في تغطية مشروعات وبرامج التنمية للعام 2024.

المؤشرات الاقتصادية والتجارية خلال النصف الثاني من شهر يناير 2025:

- المؤشر السلبي الرئيسي في هذه الفترة هو عودة إغلاق الحقول النفطية بسبب احتجاجات مناطقية في ميناءي السدرة ورأس لانوف، وإن كانت عمليات الإنتاج والتصدير عادت لوضعها الطبيعي من دون أي تأثير، وأرسلت المؤسسة الوطنية للنفط رسائل طمأنة لشركاءها المحليين والدوليين إلى أن العمل مستمر في جميع الموانئ النفطية بلا استثناء.
- أما المؤشر الإيجابي فكان قرار مجلس الأمن السماح للمؤسسة الليبية للاستثمار بإعادة استثمار أصولها المالية في الخارج مع بقائها مجمدة، للمحافظة على قيمتها وتجنب الخسائر. وما تبعه من إصدار القضاء البلجيكي حكماً برفع

الحجز عن أصول المؤسسة الليبية للاستثمار وشركة لافيكو، المودعة في مصرف يوروكلير ببروكسل، والبالغة قيمتها نحو 14 مليار يورو. وقد تساهم استعادة هذه الأصول في تعزيز الاحتياطيات المالية، ودعم العملة المحلية، وتمويل مشاريع تنموية في بلد يواجه تحديات متعددة.

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي

يتناول هذا المحور التطورات السياسية الداخلية، وتشمل الاحتجاجات الشعبية وما يرتبط بها من مطالب، وطريقة تعاطي السلطات معها. فضلاً عن اللقاءات الهامة بين المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية داخل ليبيا، وما تصدر عنها من قرارات وتصريحات. وأخيراً ملف الصراع بين المنطقتين الشرقية والغربية، وما يرتبط بذلك من جهود لتسوية الصراع، بما في ذلك إجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة.

1. الاحتجاجات والمطالب

توترات أمنية في مصراتة وشحات عقب احتجاجات شهدتها المدينتين

في 17 يناير 2025، ساد توتر أمني في مدينة مصراتة، الواقعة غرب ليبيا، على الرغم من إفراج القوة المشتركة بالمدينة عن اثنين من المتظاهرين ضد حكومة الدبيبة. وأطلقت القوة إطلاق سراح عثمان عيسى عضو مجلس مصراتة البلدي وقائد ما يسمى " حراك مصراتة " وشخص آخر بتهمة ترتيب المظاهرات، التي جرت في المدينة في 16 يناير الماضي. ورصدت وسائل إعلام محلية أضراراً لحقت بمنزل مواطن في مصراتة جراء تعرضه لقذيفة (ار بي جي)، خلال التوتر الأمني بسبب اعتقال عيسى، بينما أحرق شبان المدينة الإطارات أمام قاعة الشعب في شارع طرابلس بالمدينة، في إطار الاحتجاجات.

وفي الجانب المقابل في شرق البلاد، سعت حكومة أسامة حماد لاحتواء توتر أمني مفاجئ في مدينة شحات التابعة لها، وأكد وزير الداخلية بالحكومة " عصام أبو زريبة "، في 29 يناير

الماضي، على تشكيل لجنة تحقيق عاجلة لكشف ملابسات الاعتداء على قسم المرور والتراخيص في (شحات) شرق البلاد. وتظاهر محتجون، في 28 يناير الماضي، أمام مقر مديرية الأمن في المدينة التي تبعد نحو 200 كيلومتر شرق بنغازي، بعد إغلاق الطرق المؤدية إليها، بسبب خلاف بين مواطنين وعناصر أمنية. وطالب بيان للأهالي، بإعادة مديرية أمن شحات، قبل ضمها إلى مديرية أمن الجبل الأخضر، التي اتهموها بـ " إساءة معاملة مواطني مدينة شحات ". ووفقاً لشهود عيان، فقد اقتحم أهالي مدينة شحات مقر مديرية أمن المدينة ومركز الشرطة؛ احتجاجاً على ممارسات الأجهزة الأمنية.

2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية

غوتيريس يعلن تعيين هانا سيروا تيتيه رئيسة للبعثة الأممية في ليبيا

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة " أنطونيو غوتيريس "، في 24 يناير 2025، عن تعيين الدبلوماسية المنحدرة من غانا، "هانا سيروا تيتيه" رئيسة للبعثة الأممية في ليبيا وممثلة خاصة له، لتخلف بذلك السنغالي "عبد الله باتيلي" الذي شغل المنصب الأممي حتى مايو 2024. وأعرب الأمين العام عن امتنانه لقيادة باتيلي وأيضاً للقائمة بأعماله " ستيفاني خوري " التي قادت البعثة بعد استقالة باتيلي.

وفي منتصف عام 2017، تولى مهام رئيس البعثة اللبناني "غسان سلامة" قبل أن يستقيل من منصبه عام 2020، لتخلفه في تسيير أعمال البعثة بالإنابة الأمريكية "ستيفاني وليامز" التي أشرفت على توقيع ثاني الاتفاقات السياسية في جنيف مطلع العام 2021. وخلال العام نفسه شغل الدبلوماسي السلوفاكي "يان كوبيش" منصب رئيس البعثة قبل أن يستقيل نهاية هذا العام، ليبقى المنصب شاغراً إلى حين تعيين باتيلي في سبتمبر 2022، الذي فضل كذلك التنحي.

وتلقى هذا التعيين ترحيبا واسعا من مختلف الأطراف الليبية والدولية؛ فقد رحب رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي" بالتعيين، مؤكدا دعمه الكامل لجهود تيتيه في تقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية، داعيا إلى تعاون وطني وإقليمي ودولي معها. وعبر المنفي عن أمله في أن تتمكن تيتيه من تحقيق إنجازات ملموسة تسهم في كسر حالة الانسداد السياسي الراهنة، وتمهد لإجراء انتخابات عامة حرة. كما رحب رئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب " أسامة حماد " بالتعيين، معربا عن أمله في أن تسهم تيتيه في تحقيق الاستقرار في ليبيا. من جانبه أعرب الاتحاد الأوروبي عن ترحيبه بالتعيين، مؤكدا دعمه لجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة، والتزامه بحل سياسي مستدام عبر حوار شامل بين الليبيين. وعبر السفير البريطاني في ليبيا عن ترحيبه الحار بالتعيين، مؤكدا تطلع بلاده لمواصلة الشراكة الوثيقة مع بعثة الأمم المتحدة لدعم حل سياسي شامل في ليبيا.

في المقابل، وجه الممثل الدائم لروسيا لدى الأمم المتحدة " فاسيلي نيبنزيا "، رسالة إلى رئيس مجلس الأمن يعبر فيها عن قلقه البالغ إزاء عملية اختيار المبعوثة الأممية في ليبيا تيتيه. وأشار نيبنزيا إلى أن الأمين العام قام بإبلاغ مجلس الأمن بترشيح تيتيه في اللحظات الأخيرة دون تشاور مسبق مع أعضاء المجلس، مما يعطي انطباعا بوجود موعد نهائي مصطنع ويحد من قدرة الوفود على دراسة التعيين بشكل كافٍ.

وأكدت رسالة المندوب الروسي أن هذه الخطوات جرت دون التشاور مع الجانب الليبي أو الحصول على موافقته الصريحة، لافتا إلى أن هذا يتعارض مع الإجراءات المتبعة في المجلس وقد يؤثر سلبا على روح التعاون في عملية صنع القرار، وقد يقوض الثقة في تعيينات الأمين العام. واختتم المبعوث الروسي رسالته بطلب تعميمها كوثيقة رسمية لمجلس الأمن، مؤكدا أهمية الشفافية في عملية التعيين لتمكين الأعضاء من الاضطلاع بمسؤولياتهم بفاعلية.

المشري يرفض حكماً قضائياً ببطلان رئاسته والمحكمة العليا ترفض طعنه

قضت الدائرة الإدارية بمحكمة استئناف جنوب طرابلس، في 16 يناير 2025، بإلغاء انتخابات رئاسة المجلس الأعلى للدولة التي جرت في 6 أغسطس 2024، بعد رصدها مخالفات قانونية وإجرائية أثرت على شرعية الجلسة ونتائج الانتخابات والتي أعلن بموجبها خالد المشري رئيساً للمجلس. وصدر الحكم القضائي استجابة للطعن المقدم من رئيس المجلس المنتهية ولايته محمد تكالة ضد نتائج انتخابات مكتب رئاسة المجلس التي تسببت في انقسام المجلس.

وقد أعلن المشري رفضه هذا الحكم، مؤكدا استمرار المكتب الرئاسي المنتخب للمجلس في عمله، حتى تفصل المحكمة العليا في اختصاص هذه المحكمة الإدارية بالنظر في مثل هذه القضايا من عدمه. وعدّ المشري أن ما صدر هو إيداع لأسباب حكمها السابق منذ شهر، وجادل بأن المحكمة غير مختصة، مشيراً إلى تقديمه طعناً للمحكمة العليا في أحكام هذه المحكمة، وأنه لا وجود لأي حكم قضائي جديد بشأن قضية رئاسة المجلس، بانتظار رأي المحكمة العليا بشأن هذه القضية.

وفي 22 يناير، قضت المحكمة العليا برفض الطعن المقدم من خالد المشري ضد الحكم الصادر عن محكمة استئناف جنوب طرابلس بإلغاء انتخابات المجلس. وأكد البيان أن " القضاء الليبي هو الفيصل في النزاعات وأحكامه تمثل عنوان الحقيقة، بما يعزز مكانته كضمانة لاستقلال العدالة وسيادة القانون"، مشددًا على أن " هذا الحكم بصفته نهائيًا وباتًا يرسخ مبدأ الشرعية ويدعم الاستقرار المؤسسي".

واستمرارا وتعميقا لحالة الانقسام السياسي، اتهم خالد المشري، حكومة الوحدة الوطنية بالتدخل في أعمال المجلس، حاثا رئيسها " عبد الحميد الدبيبة " على التركيز في تحقيق التوافق في مجلس حكومته التي استقال ثلث وزرائها. واستغرب المشري، في بيان نشره في

29 يناير الماضي، لقاء الدبيبة مع تكالة وعدد من أعضاء المجلس الذين اتهمهم أيضا بأنهم " منتحلو الصفة ومغتصبو السلطة في المجلس الأعلى للدولة "، في إشارة إلى اللقاء الذي جمع الدبيبة وتكالة ومسعود عبيد وموسى فرج وبلقاسم دبرز، إلى جانب عدد من أعضاء المجلس.

الانتخابات البلدية تدشن مرحلتها الثانية بتسجيل المترشحين

أعلن مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، في 19 يناير 2025، بدء تنفيذ المرحلة الثانية من انتخابات المجالس البلدية (المجموعة الثانية)، البالغ عددها 63 مجلسا بلديا. ومن المقرر أن تنطلق العملية بتنفيذ مرحلة تسجيل المترشحين، التي تستمر 21 يوما بدءاً من 19 يناير إلى 8 فبراير المقبل، وتليها مرحلة تسجيل الناخبين التي سيُعلن عنها في حينه، وفق بيان صادر عن المفوضية.

ودعت المفوضية كُل من يرغب في التنافس على مقاعد وعضوية مجلسه البلدي إلى ضرورة التقيد باللوائح والإجراءات المنظمة لعملية الترشح، وذلك من خلال الاطلاع على (دليل الترشح) بنسختيه الورقية والإلكترونية، وفهم الآليات والنظم الانتخابية التي تتضمنها اللائحة التنفيذية.

وفي 30 يناير الماضي، أعلنت المفوضية تسجيل 14 قائمة و185 مرشحًا بالمرحلة الثانية للانتخابات البلدية منذ فتح باب الترشح. وفي 16 نوفمبر الماضي، أجريت انتخابات المرحلة الأولى في 58 بلدية، وشهدت إقبالاً كبيرًا، إذ بلغ 74% من إجمالي عدد من يحق لهم التصويت، بحسب بيانات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

المؤشرات السياسية الداخلية خلال النصف الثاني من شهر يناير 2025:

- من أهم المؤشرات السياسية الداخلية والتي بدأت تظهر على السطح منذ بداية العام الحالي، هي تصاعد عدد الاحتجاجات الشعبية، سواء لأهداف مناطقية خدمية أو سياسية مركزية. ففي النصف الثاني من يناير، شهد شرق وغرب البلاد احتجاجات شعبية، في الغرب كانت الاحتجاجات سياسية موجهة ضد حكومة الدبيبة في مدينة مصراتة، وهو أمر يتكرر من الحين للآخر. أما في الشرق فكانت الاحتجاجات ذات طبيعة خدمية مناطقية، وذلك في مدينة شحات، حيث طالب سكان المدينة بإعادة مديرية أمن شحات، قبل ضمها إلى مديرية أمن الجبل الأخض والتي اتهموها بإساءة معاملة مواطني المدينة. تصاعد عدد الاحتجاجات في الفترة الأخيرة قد يكسر على المدى الطويل الحواجز التي تعيق قيام انتفاضة شعبية في عموم البلاد، تتجاوز حالة الانقسام الحالية وما تفرضه من حدود وتوازنات وحتى أشخاص على المشهد السياسي الليبي.
- هناك تطوران إيجابيان يمكن البناء عليهما لفك الجمود السياسي الليبي،

الأول إعلان الأمين العام للأمم المتحدة تعيين الدبلوماسية الغانية تيتيه رئيسة للبعثة الأممية في ليبيا وممثلة خاصة له، لتنتهي الحالة الانتقالية التي سيطرت على عمل البعثة عبر إدارتها من قبل ستيفاني خوري التي قادت البعثة بالإنابة بعد استقالة عبد الله باتيلي. إن وجود مبعوثة رسمية أقرت تعيينها الأمم المتحدة، وبرغم صعوبة المهمة، إلا أنه يمكنها من إنجاز هذه المهمة بشكل أكثر فاعلية من أن تكون مبعوثة مؤقتة بالإنابة، خاصة وأن ذلك قد ينعكس إيجابا على طبيعة النظرة ومن ثم التعامل من قبل الفرقاء الليبيين تجاه المبعوثة الأممية.

التطور الثاني، إعلان مجلس المفوضية الوطنية للانتخابات بدء تنفيذ المرحلة الثانية من انتخابات المجالس البلدية، ثم إعلانها تسجيل 14 قائمة و185 مرشحًا بالمرحلة الثانية للانتخابات البلدية منذ فتح باب الترشح وحتى تاريخ 30 يناير الماضي.

- في المقابل، استمر المؤشر السلبي المتعلق بالصراع المؤسساتي، سواء بين المؤسسات وبعضها البعض أو داخل المؤسسة الواحدة؛ ففي هذه الفترة تصاعدت من جديدة أزمة الصراع على رئاسة المجلس الأعلى للدولة بين تكالة والمشري، حيث قضت محكمة استئناف جنوب طرابلس، بإلغاء انتخابات رئاسة المجلس، وقد أعلن المشري رفضه هذا الحكم. ثم تلقى الأخير ضربة أخرى، حينما قضت المحكمة العليا برفض الطعن المقدم منه ضد الحكم الصادر عن محكمة استئناف جنوب طرابلس. واستمرارا وتعميقا لحالة الانقسام السياسي، اتهم المشري، حكومة الدبيبة بالتدخل في أعمال المجلس، وذلك بسبب اللقاء الذي جمع الدبيبة وتكالة. وبالتالي هنا أزمة مركبة؛ فمن ناحية هناك صراع داخل مجلس الدولة على رئاسته، وصراع بين أحد طرفي النزاع داخل المجلس وحكومة الدبيبة. وهي أزمة تلخص مدى التعقيد والتركيب في الأزمة الليبية.

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي

يتناول هذا المحور الأنشطة السياسية الخارجية للدولة الليبية وتفاعلاتها مع القضايا الإقليمية والدولية. ويشمل اللقاءات والزيارات والتصريحات الرسمية، بالإضافة إلى السياسات والقرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وأخيراً النفوذ السياسي للقوى الإقليمية والدولية في ليبيا.

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية

السيسي يستقبل حفتر في القاهرة: التدخلات الخارجية والقوات الأجنبية

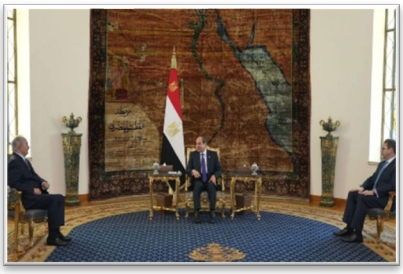

استقبل الرئيس المصري " عبد الفتاح السيسي "، في 18 يناير 2025، قائد قوات الشرق الليبي "خليفة حفتر"، بحضور رئيس المخابرات العامة المصرية " حسن رشاد ". وصرّح المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية "محمد الشناوي"، بأن اللقاء شهد تأكيداً لعمق العلاقات المصرية الليبية، حيث أشار السيسي إلى أن استقرار ليبيا يعد جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي المصري، وأكد أن مصر مستمرة في بذل الجهود والمساعي كافة لضمان الأمن والاستقرار في ليبيا، والحفاظ على سيادتها ووحدتها، ودعم مسار التنمية فيها، مع تأكيد مساندة المبادرات كافة التي تهدف إلى تحقيق هذا الهدف.

وشدد السيسي على أهمية التنسيق بين الأطراف الليبية لصياغة خريطة طريق سياسية شاملة تضمن إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بالتزامن، مع ضرورة منع التدخلات الخارجية وإخراج القوات الأجنبية من الأراضي الليبية. من جانبه، أعرب حفتر عن تقديره الكبير للدور الذي تلعبه مصر في دعم استقرار ليبيا، كما أثنى على الدور المصري في نقل التجربة التنموية المصرية إلى ليبيا، مشيراً إلى أهمية الاستفادة من خبرات الشركات المصرية في إعادة الإعمار والتنمية.

ويأتي استقبال السيسي لحفتر عقب عودة الرئيس المصري من زيارة لأبو ظبي، التقى خلالها رئيس دولة الإمارات " محمد بن زايد "، الداعم الأساسي لحفتر وقوات الشرق. وكان تقرير للعربي الجديد قد كشف أن هذه الزيارة تأتي في ظل تطورات إقليمية لافتة، من أبرزها دخول قافلة كبيرة من المقاتلين والمعدات التابعة لقوات الدعم السريع من ليبيا إلى إقليم دارفور

السوداني، ولفت التقرير إلى أن هذا التطور يثير تساؤلات عن أبعاد التحركات العسكرية العابرة للحدود بين ليبيا والسودان، ودور الجهات الإقليمية في ضبط الأوضاع.

المنفي والدبيبة يشاركان في قمة دافوس ويلتقيان عدد من القادة

شارك كل من رئيس المجلس الرئاسي " محمد المنفي " ورئيس حكومة الوحدة الوطنية " عبد الحميد الدبيبة"، في 21 يناير 2025، في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" للعام 2025 بسويسرا، بحضور قادة العالم والذي يقام تحت شعار " التعاون من أجل العصر الذكي ".

ويمثل المنتدى منصة عالمية يلتقي من خلالها رؤساء الدول والحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية ورؤساء المؤسسات الاقتصادية والشركات، من أجل خلق فرص للتعاون الاقتصادي وتبادل الأفكار. ويشهد هذا التجمع العالمي عقد اجتماعات وجلسات حوارية لمواجهة التحديات عبر حلول مبتكرة، ومشاركة أفضل التجارب لتحفيز الشراكات الدولية والنمو الاقتصادي العالمي.

وعلى هامش هذا المؤتمر، عقد المنفي عدة لقاءات، حيث أجرى محادثات ثنائية مع رئيس جنوب إفريقيا "سيريل رامافوزا"، واستعرضا العلاقات الثنائية بين البلدين وأهمية تعزيزها على كل الأصعدة، وآليات التوافق والتنسيق السياسي بين الطرفين حول أغلب الملفات والقضايا الأفريقية والدولية. كما التقى المنفي بالرئيس الصومالي " حسن شيخ محمود "، وذلك في إطار تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، وجرى خلاله بحث الأوضاع الإقليمية الراهنة.

أما الدبيبة، فبحث مع رئيس وزراء ماليزيا " أنور إبراهيم "، تعزيز التعاون في مجالات النفط والطاقة والبنية التحتية إلى جانب التعليم العالي، حيث يدرس أكثر من 1600 طالب ليبي في الجامعات الماليزية. واتفق الجانبان على أهمية تبادل الزيارات بين البلدين، لتعزيز الشراكة والتعاون في مختلف المجالات، والاستفادة من التجربة الماليزية في تطوير القطاعات الحيوية التي تسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما التقى الدبيبة مع الرئيس العراقي "عبد اللطيف راشد"، وبحث معه تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في مختلف المجالات، بما في ذلك الاقتصاد والاستثمار والطاقة والتبادل الثقافي. وناقش أيضا الدبيبة ورئيس وزراء قطر الشيخ "محمد بن عبد الرحمن آل ثاني"، سبل تعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات، بما يعزز المصالح المشتركة ويقوي العلاقات بين ليبيا وقطر. وأخيرا، بحث الدبيبة مع وزير الخارجية السعودي الأمير " فيصل بن فرحان "، التطورات الإقليمية والدولية، وسبل تعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات.

الباعور يبحث مع وزيري خارجية الجزائر والصومال التنسيق في القضايا الإقليمية

بحث وزير الخارجية في حكومة الوحدة الوطنية " الطاهر الباعور "، مع وزيري الخارجية الجزائري والصومالي التنسيق في القضايا الإقليمية. جاء ذلك خلال لقاءين على هامش أعمال الجلسة الوزارية الرفيعة المستوى حول القضية الفلسطينية، التي عقدها مجلس الأمن الدولي، في 20 يناير 2025.

وقد استعرض الباعور مع الوزير الجزائري " أحمد عطاف "، التطورات الراهنة في القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، مع التركيز على مستجدات القضية الفلسطينية، وأهمية توحيد الجهود الدبلوماسية العربية في المحافل الدولية، لدعم حقوق الشعب الفلسطيني. وتطرق الاجتماع إلى العلاقات الثنائية بين ليبيا والجزائر، وسبل تعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات. كما بحث الباعور مع الوزير الصومالي "أحمد معلم فقي"، سبل تعزيز التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك، إلى جانب مناقشة القضايا الإقليمية والدولية الراهنة، والتحديات التي تواجه المنطقة العربية والأفريقية.

رئيس غينيا بيساو يلتقي حفتر وحماد ورئيس الكونغو يدعو حفتر لقمة أفريقية

استقبل قائد قوات الشرق الليبي المشير "خليفة حفتر"، في 28 يناير 2025، رئيس غينيا بيساو "عمر سيسوكو إمبالو" والوفد المرافق له، بمطار بنينا الدولي في مدينة بنغازي. وجرى بين الطرفين جلسة محادثات تناولت آخر المستجدات على الصعيدين المحلي والإقليمي، بالإضافة إلى مناقشة جهود الاتحاد الأفريقي ودوره في دعم ومساندة الحلول المطروحة للأزمة الليبية.

وقبل يومين زار وزير الخارجية الكونغولي ووفد الاتحاد الأفريقي مدينة بنغازي، حيث التقى الأمين العام لـ " القيادة العامة " الفريق " خيري التميمي " الذي تسلَّم رسالة لحفتر لحضور اجتماع في أديس أبابا في فبراير المقبل.

وفي 29 يناير، عقد رئيس غينيا بيساو اجتماع موسع مع رئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب "أسامة حماد"، بحضور عدد من وزراء الحكومة في مدينة بنغازي. وأكد حماد أهمية هذه الزيارة وعمق العلاقات بين البلدين، وتعزيز الشراكة في جميع الجوانب السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، مثنيًا على دور الرئيس عمر سيسكو إمبالو ضمن الفضاء الأفريقي، والخطوات المتخذة من جانبه لفتح قنصلية في بنغازي.

2. السياسات والقرارات

تعيين سفير جديد للجزائر لدى ليبيا

أعلنت وزارة الخارجية الجزائرية، في 21 يناير 2025، عن تعيين " عبد الكريم ركايبي " سفيرا جديدا فوق العادة للجزائر لدى ليبيا، وذلك خلفا للسفير الحالي " سليمان شنين " الذي شغل هذا المنصب خلال الفترة من 9 ديسمبر 2021 حتى 20 يناير 2025.

وخلال مسيرته المهنية تقلد ركايبي مناصب دبلوماسية وإدارية عديدة، أبرزها كاتب أول للشؤون الخارجية في سفارة الجزائر في دار السلام بين عامي 1991 و1995، حيث كان مسؤولاً عن الشؤون الاقتصادية والثقافية. كما عُين مستشارًا دبلوماسيًا في مكتب دول "البينيلوكس" بين 1995 و1999، ثم مستشارًا دبلوماسيًا مكلفا بالشؤون الاقتصادية في سفارة الجزائر لدى ليبيا خلال الفترة من 1999 إلى 2003.

وشغل ركايبي أيضًا منصب قنصل عام مساعد مكلف بالشؤون القانونية في القنصلية العامة الجزائرية في الدار البيضاء في الفترة من 2006 إلى 2010. وعين وزيرا مستشارا في سفارة الجزائر لدى إيران بين 2013 و2018، ثم وزيرا مفوضا في المديرية العامة للبلدان العربية بوزارة الخارجية بين 2018 و2019. وفي الفترة من ديسمبر 2019 حتى ديسمبر 2022 تولى ركايبي منصب سفير الجزائر لدى لبنان. وشارك في العديد من الاجتماعات واللجان المشتركة التي تتعلق بالتعاون الثنائي، كما شارك في مؤتمرات إقليمية ودولية. وفي العام 2024 شغل منصب مدير المشرق وجامعة الدول العربية في وزارة الخارجية الجزائرية

المؤشرات السياسية الدولية خلال النصف الثاني من شهر يناير 2025:

- التطور الأبرز في هذه الفترة كان لقاء السيسي بحفتر في القاهرة، وفي إطار هذه الزيارة يمكن الحديث عن ملفات رئيسية:

الأول جهود الحل السياسي للأزمة الليبية إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

الثاني إخراج القوات الأجنبية من الأراضي الليبية، وهو من أكثر الملفات التي تركز عليها مصر.

الثالث، دور الشركات المصرية في إعادة الإعمار والتنمية في ليبيا.

الرابع، زيارة الدبيبة لأنقرة ولقاءه أردوغان قبل أيام من هذه الزيارة، في ظل الحديث عن احتمالية توتر عسكري تشهده ليبيا بين الشرق والغرب، كرد فعل على التطورات التي شهدتها سوريا وخسارة روسيا نفوذها فيها.

الخامس، الحرب في السودان، خاصة بعد تقديم حفتر دعما كثيفا لقوات حميدتي في مواجهة الجيش السوداني حليف مصر، كما يأتي اللقاء عقب زيارة أجراها السيسي لأبو ظبي، التقى خلالها بن زايد الداعم الأساسي لحفتر وحميدتي. ويشير الدعم الذي يقدمه حفتر لقوات حميدتي، على غير رغبة مصر، لمدى تراجع العلاقة القوية التي كانت تربط السيسي بحفتر، ومدى تراجع سيطرة الأول على الثاني وعلى سلوكه، وهذا مرتبط بتصاعد النفوذ الإماراتي والروسي في شرق وجنوب البلاد، مزاحمين بذلك النفوذ المصري هناك.

- التأكيد على حقيقة أن مسؤولي الغرب، بالأخص الدبيبة والمنفي والباعور، هم من يتولون تمثيل ليبيا في المحافل الدولية والأممية، بحكم الاعتراف الدولي بحكومة الوحدة الوطنية والمجلس الرئاسي كمخرجات لاتفاق جنيف. حيث شارك المنفي والدبيبة في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" بسويسرا، بينما شارك الباعور في الجلسة الوزارية الرفيعة المستوى حول القضية الفلسطينية، التي عقدها مجلس الأمن.
- شهد الشرق الليبي حراكا إفريقيا، حيث التقى حفتر وحماد برئيس غينيا بيساو. وقبلها زار وزير الخارجية الكونغولي ووفد الاتحاد الأفريقي مدينة بنغازي، والتقى حينها بالتميمي الذي تسلَّم رسالة لحفتر لحضور القمة الأفريقية المقبلة في أديس أبابا في فبراير المقبل. وبينما لا يتمتع مسؤولي الشرق بميزة تمثيل ليبيا في المحافل الخارجية كما الغرب، فإنه على مستوى العلاقات الدولية، تحدث بين الحين والآخر زيارات متكررة لمسؤولين أجانب للمنطقة الشرقية، وفي الأغلب يلتقوا حفتر أو نجليه صدام وخالد أو عقيلة صالح، لكن هذه المرة، بجانب لقاء حفتر، فإن الرئيس الغيني قد التقى حماد أيضا.

خامساً: مختارات

يشمل هذا المحور ملفين رئيسيين، الأول شخصية العدد، والثاني مقال العدد.

1. شخصية العدد

هانا تيتيه.. المبعوثة الأممية الجديدة لليبيا

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريس"، في 24 يناير 2025، تعيين الغانية "هانا سيروا تيتيه" مبعوثة خاصة ورئيسة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا، خلفا للسنغالي "عبدالله باتيلي" الذي استقال في أبريل الماضي. ويعد هذا التعيين حدثاً مهماً ويشغل أهمية خاصة، حيث يأتي بعد فترة شغور طويلة للمنصب في ظل الأوضاع المعقدة التي تمر بها ليبيا.

ووفقاً لموقع الأمم المتحدة، فإن تيتيه شغلت العديد من المناصب الرفيعة، منها الممثلة الخاصة للأمين العام إلى الاتحاد الأفريقي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد، والمديرة العامة لمكتب المنظمة في نيروبي. وقبل انضمامها إلى الأمم المتحدة، كانت تيتيه عضو رفيع المستوى في مجلس الوزراء في حكومة غانا، إذ كانت وزيرة للخارجية بين عامي 2013 و2017، وعضو في مجلس الأمن الوطني ومجلس القوات المسلحة. كما شغلت العديد من المناصب الأممية آخرها كمبعوثة خاصة للأمين العام للأمم المتحدة إلى القرن الأفريقي، ومبعوثة أممية لدى بلادها غانا.

وتعد تيتيه تاسع مبعوثة أممية بعدما أنشأت الأمم المتحدة بعثة لها في ليبيا للدعم السياسي عام 2011. ويأتي تعيين تيتيه عقب استقالة عبد الله باتيلي من منصبه في أبريل الماضي، بعدما أشار من خلال انتقادات إلى عجز الأمم المتحدة عن التحرك بنجاح لدعم العملية السياسية في ليبيا، بسبب انشغال بعض المسؤولين الليبيين بـ " المصالح الشخصية " على حساب مستقبل وتحديات تواجه ليبيا. ولعل التحدي الأكبر أمام تيتيه سيكون إعادة

إطلاق عملية سياسية شاملة تهدف إلى تحقيق الاستقرار والأمن في ليبيا، والعمل على توحيد المؤسسات المتنازعة، ودعم التحضير للانتخابات المؤجلة منذ سنوات.

2. مقال العدد

تعثر المصالحة الوطنية في ليبيا: من المسؤول؟.. أسامة علي

يراوح استحقاق المصالحة الوطنية في ليبيا مكانه منذ سنوات من دون أن تنجز فيه اللجان والمجالس الاجتماعية أي خطوات، خاصة بعدما دخل وسط صراعات بين أطراف سياسية ترغب في حيازة الملف وإدارته لتحقيق غايات ومصالح خاصة. وبعدما فشلت مساعيه لعقد "المؤتمر الجامع للمصالحة الوطنية" داخل ليبيا، وتحديداً بمدينة سرت في نوفمبر الماضي، دعا الاتحاد الأفريقي ممثلي الأطياف والشرائح الليبية لحضور المؤتمر المقرر في أثيوبيا في فبراير المقبل، وذلك بعدما التقى مسؤولوه قادة ليبيين.

وقد تأسست العديد من الهيئات والمجالس الاجتماعية التي كُلّفت الإشراف على عقد مصالحات وطنية لرأب الصدع الاجتماعي الذي أحدثته النزاعات منذ عام 2012، لكنها فشلت جميعها بسبب تعنّت أطراف النزاع وتصاعد الانقسام السياسي إلى حد اندلاع حروب امتدت سنوات. وبعدما وحدت الحوارات السياسية السلطة التنفيذية عام 2021، أوكلت مهمة إنجاز المصالحة الوطنية إلى المجلس الرئاسي الذي شكل المفوضية العليا للمصالحة الوطنية بعد أربعة أشهر من توليه السلطة، لكن الخطوات الإيجابية لم تتجاوز حد تشكيل المفوضية، ودخل ملف المصالحة الوطنية في ساحة المناكفات بين مجلس النواب والمجلس الرئاسي.

وبعدما أصدر مجلس النواب في أغسطس الماضي قرار إنهاء ولاية المجلس الرئاسي، نقل اختصاصات هذا المجلس وصلاحياته إليه، ومن بينها ملف المصالحة. ونظم في نوفمبر لماضي "ملتقى المصالحة الوطنية" في مدينة بنغازي، وشارك فيه زعماء قبائل وقيادات

شعبية أكدوا اختصاص مجلس النواب بملف المصالحة، وطالبوه بضرورة إصدار قانون المصالحة الوطنية.

في المقابل، تمسّك المجلس الرئاسي باختصاصه في ملف المصالحة، ونظم أخيراً ملتقى موازياً باسم " ملتقى الأعيان والمشايخ " الذي أكد صلاحية المجلس الرئاسي في إدارة ملف المصالحة، وطالب بأن يكون إنجاز المصالحة طريقاً لإجراء الانتخابات.

وبين الطرفين ضاع استحقاق المصالحة الوطنية وأمل إنجازه، بحسب ما يقول " أبو بكر النعيري " عضو مجلس المصالحة الذي شارك في ملتقى الأعيان والمشايخ والحكماء. ويضيف النعيري: " يدعم المجلس الرئاسي تفعيل مفوضية المصالحة العامة باعتبارها الطرف الأقل تدخلاً وتأثراً بالصراعات السياسية القائمة.

تحاول أيضاً أطراف دولية، من بينها بعثة الأمم المتحدة على ليبيا، التأثير في الملف من خلال الحديث عن لجان وطنية للحوار، لكن الخوف يزداد من تسلل الخارج إلى ملف خاص جداً مثل المصالحة". يُضيف النعيري: " صحيح أن الضرر والاقتتال نتجا من أبنائنا الذين شكلوا أطراف الصراع والحرب، لكن من زودهم بالسلاح وقدم لهم الدعم؟ أليست قوى الخارج. من هنا لا بد من أن يتحكم الليبيون باستحقاق المصالحة، وأن يعمل أشخاص بينهم لتحقيق نتائج تنتج من واقعهم وليس من إملاءات دولية".

من جهته، لا يأمل الناشط المدني " عقيلة الأطرش " في انعقاد أي مصالحة وطنية في المستقبل المنظور " لأن الفاعلين الليبيين تورطوا بأعمال عنف وجرائم تجعل إنجاز المصالحة طريقاً لكشف تورطهم، لذا أرى أن أي قائد محلي لن يسمح بالمصالحة إلا إذا حصلت بحسب خططه، وتناسبت مع هدفه الرئيسي في الحصول على عفو عبر اتفاقات المصالحة ".

ويلفت الأطرش، إلى أن " المصالحة الاجتماعية بين القبائل والمناطق والمدن يمكن أن تحصل بسهولة في أقرب وقت وبأقل الإمكانيات، وتحقق نتائج جيدة ومضمونة، لكن الثقافة

المحلية المتوارثة تفرض إنصاف المتضرر قبل قبول المصالحة، وأي قائد مجموعة مسلحة لن يعترف بأنه أوقع ضرراً بالآخر، كما أن تكاليف جبر الضرر كبيرة جداً بالنسبة لبعض الأشخاص".

المركز الليبي لبناء المؤشرات

LIBC

LIBYAN INDICATORS BUILDING CENTER

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd